

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٩٠

الأربعاء ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس/الرئيسة	السيدة كرافت/السيد باركن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليبرغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد فيلاسكويس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد تروبولس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دو ريفير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2019/938)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1941968 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤

(٢٠١٦) (S/2019/938)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين: السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، والسيدة أديل رايمر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وتنضم إلينا السيدة رايمر عن طريق التداول بالفيديو من تل أبيب.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/938، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن للمنسق الخاص ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الأمين العام، سأكرس إحاطتي بشأن الحالة في الشرق الأوسط لتقديم التقرير الثاني عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2019/938). ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ١٢ أيلول/سبتمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وحيث أن الأعضاء قد تسلموا التقرير المكتوب بالفعل، سأقدم في إحاطة اليوم عرضا موجزا بآخر التطورات المتصلة بأحكام القرار التي حدثت عقب تقديم التقرير إلى المجلس.

على النحو المفصل في التقرير، لم تُتخذ أي خطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لوقف "جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، كما طالب المجلس في الفقرة ٢ من القرار.

كما استمرت عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد تم، منذ ٦ كانون الأول/ديسمبر، هدم ثمانية مبان إضافية أو الاستيلاء عليها من قبل السلطات الإسرائيلية، مما أدى إلى تشريد حوالي ٢٠ شخصا.

كما إن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) "يدعو إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين" في الفقرة ٦ منه. وللأسف، يتواصل العنف حتى خلال الأيام القليلة الماضية منذ تقديم التقرير. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، جرح ١٦ فلسطينيا في حوادث مختلفة، بما في ذلك في اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية خلال مظاهرات وعمليات أمنية وهجمات مرتبطة بالمستوطنين وغير ذلك من الحوادث منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

وكذلك تواصلت الاحتجاجات عند سياج غزة الحدودي. وعلى الرغم من أن معظم المظاهرات ظلت سلمية نسبيا، انخرط

لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، جرى إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية تابعة للأمم المتحدة إلى الأرض المحتلة الأراضي الفلسطينية في وقت سابق من هذا الأسبوع. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت السلطة الفلسطينية أنها أرسلت رسمياً طلباً إلى إسرائيل للسماح للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية المحتملة.

وأود أن أركز على بعض الملاحظات المتعلقة بتنفيذ أحكام القرار. وفي السنوات الثلاث التي انقضت منذ اتخاذ المجلس للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تم المضي قدماً بخطط بناء أكثر من ٢٢ ٠٠٠ وحدة أو الموافقة عليها في مستوطنات الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وصدرت مناقصات لبناء نحو ٠٠٠ ٨ وحدة سكنية. وينبغي أن تكون هذه الأرقام مصدر قلق بالغ لجميع الذين يواصلون تأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة لها مقومات البقاء إلى جانب إسرائيل. وينص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بوضوح على أن إنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. ولذلك يجب أن تتوقف المستوطنات فوراً وبشكل كامل.

كما أن استمرار هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دولياً، يثير قلقاً كبيراً أيضاً. وهذه الممارسة لا تتماشى مع القانون الإنساني الدولي ويجب أن تتوقف. ويجب تعويض السكان المتضررين على النحو الواجب عما تكبدوه من أضرار. وبالمثل، فإن العدد الكبير من الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية التي رُفعت عليها قضايا الإخلاء أمر يبعث على الانزعاج. ويجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

بعض المتظاهرين في أنشطة عنيفة. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي باستخدام وسائل فض الشغب والذخيرة الحية، ما أسفر عن إصابة حوالي ٣٨ شخصاً. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قُتل فلسطيني بطائرة إسرائيلية مُسيرة عن بعد عندما اقترب من محيط السياج. ووفقاً لجيش الدفاع الإسرائيلي، كان الرجل مسلحاً. كما أطلق المقاتلون في غزة ثلاثة صواريخ صوب إسرائيل، من دون وقوع إصابات.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، شق مهاجمون إطارات أكثر من ١٦٠ سيارة مملوكة لفلسطينيين في حي شعفاط في القدس الشرقية وخطوا كتابات معادية للعرب عن طريق الرش. وتعرضت مركبات أخرى للتخريب أو إشعال النار فيها في قريتين في بيت لحم وفي قريتين أخريين في رام الله. وتجرى الشرطة الإسرائيلية تحقيقاً في حادثة شعفاط.

وزار عشرات من الناشطين الإسرائيليين من أعضاء منتدى "تاغ مثير" حي شعفاط عقب الهجوم للتعبير عن رفضهم للعنف وتضامنهم مع سكان شعفاط. وقد استضافهم حسين وسها أبو خضير اللذين قُتل ابنهما محمد في هجوم إرهابي وقع في عام ٢٠١٤.

ويهيب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في الفقرة ٧ منه بالطرفين "أن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر". ومما يؤسف له أن تلك الأعمال والخطابات تواصلت. كما كرر القرار دعوات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس الاتجاهات السلبية التي تعرض حل الدولتين للخطر على أرض الواقع.

وفي الأسابيع الأخيرة، واصلت الأمم المتحدة مشاركتها مع كبار المسؤولين الفلسطينيين والفصائل المختلفة من أجل إجراء انتخابات شاملة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. واستعداداً للانتخابات البرلمانية والرئاسية المحتملة في عام ٢٠٢٠، وبناء على طلب المساعدة التقنية الذي قدمته

إلى الانضمام إلى الأمم المتحدة لإدانة جميع هذه البيانات. ومما يؤسف له أن البيانات المتعلقة بإمكانية ضم غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية لا تزال متواصلة أيضا. وهذه الخطوات، إن نُفذت، ستشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وستقوض الحل القائم على وجود دولتين وفاق السلام.

وستحل في أيلول/سبتمبر الذكرى السنوية الأولى لبدء تنفيذ حزمة مبادرات الأمم المتحدة الإنسانية والاقتصادية العاجلة في غزة. وقد حققت الجهود المبذولة حتى الآن نتائج هامة، بيد أن الحالة لا تزال هشة للغاية. فالمخاطر الأمنية تتزايد، والقيود المفروضة على التنقل والوصول لا تزال شديدة، ولم يحرز أي تقدم نحو الوحدة بين الفلسطينيين. وبعض الاستثمارات التي تمت حتى الآن، نتيجة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وبدون تمويل إضافي والتزام دائم من جانب إسرائيل والفلسطينيين، فإن الحالة في غزة قد تُدفع إلى حافة الانهيار. والرهانات كبيرة جدا على نحو لن يسمح بحدوث ذلك. ويجب على جميع أصحاب المصلحة العمل على الحيلولة دون زيادة تفاقم الأزمة المستمرة في غزة.

ولا يمكن لأي قدر من الدعم الإنساني أو الاقتصادي أن يحل، بمفرده، الحالة في غزة أو النزاع الأوسع نطاقا. إن غزة تحتاج في نهاية المطاف إلى حلول سياسية. وإذ أخذ في الاعتبار شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة، فإنني أحثها على تخفيف القيود المفروضة على حركة السلع وتنقل الأشخاص من غزة وإليها، بهدف رفعها في نهاية المطاف. ولا يمكننا أن نأمل في حل الأزمة الإنسانية على نحو مستدام إلا برفع عمليات الإغلاق بالكامل، تمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ومن الأهمية بمكان أيضا إنهاء حشد المقاتلين في غزة والتهديد المستمر بإطلاق الصواريخ، وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية في ظل سلطة وطنية فلسطينية شرعية واحدة، وفقا لتوصيات تقرير اللجنة الرباعية للشرق الأوسط لعام ٢٠١٦ (انظر S/2016/595).

وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف والهجمات الإرهابية ضد المدنيين والتحرّض على العنف، مما يزيد إلى حد كبير من انعدام الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويتنافى أساسا مع المساعي من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ويحظر القانون الإنساني الدولي إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون بصورة عشوائية على المراكز السكانية المدنية الإسرائيلية، ويجب على المقاتلين الفلسطينيين أن يوقفوا هذه الممارسة فورا.

ولا تزال الحالة الأمنية في غزة هشة للغاية. واستخدام إسرائيل للقوة عند السياج المحيط بغزة وعدد الفلسطينيين الذين قتلوا وجرحوا لا يزال أيضا مصدر قلق بالغ. ويجب على قوات الأمن أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عند الضرورة القصوى أو وفي مواجهة خطر وشيك بالموت أو بإلحاق إصابة بالغة. ويجب على حماس أن توقف إطلاق الصواريخ وأن تضمن بقاء الاحتجاجات سلمية. وينبغي ألا يكون الأطفال أبدا هدفا للعنف أو أن يتعرضوا للاستغلال أو الأذى.

كما أن التقارير التي تفيد بتزايد عدد الهجمات والمضايقات المتصلة بالمستوطنين تثير قلقا عميقا، لا سيما قبل موسم حصاد الزيتون وفي الخليل. ويجب اتخاذ مزيد من التدابير لضمان وفاء إسرائيل بالتزاماتها بحماية المدنيين الفلسطينيين من العنف، بما في ذلك من جانب المستوطنين، والتحقيق مع المسؤولين عن هذه الهجمات ومساءلتهم.

وقد استمر الخطاب الاستفزازي والتحرّضي خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تعميق الانقسام وتأجيج المزيد من انعدام الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويجب على القادة والمسؤولين أن يستخدموا خطابا يشجع على التسامح وييسر تعزيز الحوار.

وأشعر بالفزع الشديد إزاء البيانات العنصرية والتحرّضية التي تهدف إلى نشر الخوف والكراهية بين الناس. وأدعو الجميع

ومما يؤسف له أن الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى استمرت في التدهور أيضا. وصرف أموال المانحين على وجه السرعة أمر أساسي لكفالة استمرار العمليات حتى نهاية العام.

كما أدعو الدول الأعضاء إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية للأرض الفلسطينية لعام ٢٠٢٠ التي بدأت في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وتدعو الخطة إلى توفير ما يقرب من ٣٤٨ مليون دولار لتوفير الغذاء الأساسي والحماية والرعاية الصحية والمأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي لنحو ١,٥ مليون فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

وتحل هذا الشهر الذكرى السنوية الثالثة لاتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). والحالة في الميدان تزداد تدهورا منذ ذلك الحين. فقد توسعت المستوطنات بشكل كبير وتسارعت عمليات الهدم واستمر العنف والتحرّض، ولا يزال تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين بعيد المنال، والمفاوضات ذات المصداقية لم تبدأ بعد. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار عدم إحراز التقدم نحو إنهاء الاحتلال وتحقيق حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين. وكما ذكرت باستمرار، لا يكفي الدعوة إلى تحديد جهودنا الجماعية لتحقيق تلك الغاية. ويجب أن نتخذ إجراءات ملموسة.

وفي غياب الالتزام المتجدد من جانب الطرفين والمجتمع الدولي باتخاذ تدابير ملموسة تؤدي إلى إحراز تقدم سياسي حقيقي، ستستمر الحالة في التدهور. إن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يمر بمرحلة هشة، إذ يزداد تتفاقم الاحتلال، ويسود عدم اليقين السياسي، وقد تؤدي الديناميات الإقليمية المتقلبة إلى زيادة زعزعة استقرار الحالة.

وأحث مرة أخرى القادة من جميع الأطراف على حشد الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ خطوات ملموسة لدعم إنهاء

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تستمر الجهود الهامة من أجل المصالحة فيما بين الفلسطينيين التي تقودها مصر. والأمم المتحدة ثابتة في دعمها لجهود مصر في هذا الصدد. وأدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى بذل جهود جادة لتعزيز الوحدة الفلسطينية.

وأرحب بالمناقشات الجارية بشأن إجراء الانتخابات العامة الفلسطينية. وإذا أجريت الانتخابات، فإنها ستكون أول انتخابات فلسطينية منذ عام ٢٠٠٦، مما يعطي شرعية متجددة للمؤسسات الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية.

وكما أكدت في الإحاطة التي قدمتها إلى المجلس في السابق (انظر S/PV.8669)، هناك حاجة إلى ثلاثة عناصر حاسمة لكي تكون الانتخابات ذات مصداقية - أولا، يجب تنظيمها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة، تمشيا مع القانون الأساسي الفلسطيني والتشريعات الانتخابية وأفضل الممارسات الدولية؛ ثانيا، الانتخابات التشريعية والرئاسية ضرورية وينبغي إجراؤها في إطار زمني محدد بوضوح ومعقول؛ وثالثا، يجب التوصل إلى اتفاق واسع النطاق فيما بين الفلسطينيين بشأن طرائق إجراء هذه الانتخابات.

وقد حُرم الفلسطينيون من حقهم الديمقراطي في التصويت لفترة طويلة جدا. ويحدوني الأمل في أن يصدر الرئيس الفلسطيني في القريب العاجل مرسوما يحدد موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية وأن تسمح إسرائيل بالتصويت في القدس الشرقية.

وعلى الرغم من الاتفاق الجزئي الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر بشأن إيرادات التخليص، لا يزال من الأهمية بمكان أن يشارك الجانبان بطريقة بناءة بهدف استعادة تحويلات الإيرادات بالكامل، وفقا لبروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية.

بسقوط حطام الصاروخ عند اصطدام الصاروخ المضاد به. وكل صفارة تعني أن شيئاً سينفجر في مكان قريب - سواء كان سقوط صواريخ أو اعتراضها - وخلال الـ ١١ جولة من تصعيد إطلاق الصواريخ التي شهدناها في السنة ونصف السنة الماضية، كان هناك العديد من التحذيرات كل يوم. لقد تم إطلاق ألف وثمانمائة صاروخ على مجتمعاتنا المحلية في منطقة إشكول فقط خلال تلك الفترة - ١٨٠٠ صاروخ. ماذا سيعمل أي منكم هنا إذا أُطلق ذلك العدد من القذائف عبر حدود بلده؟

وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، وفيما كان سيُعرف بأنه صبيحة آخر عملية كبرى - عملية الجرف الصامد - سقطت على غرفة نومي شظية مميتة من قذيفة هاون انفجرت في الخارج واخترقت الجدران. وأدى ذلك الوابل من القذائف إلى انقطاع التيار الكهربائي عن مجتمعنا المحلي بأسره، وكان من الممكن أن يقضي عليّ لو كنت في غرفة نومي بدلا من الغرفة الآمنة. وها أنا ذا هنا، بعد مرور خمس سنوات ونصف على ذلك الصيف الدموي: أتكلم أمام هذه الهيئة الدولية الكبيرة، ولم يتغير شيء. وإذا كان أي شيء قد تغير، فقد أصبح أسوأ.

لقد كان مجتمعنا المحلي جنةً لتنشئة الأطفال عندما كان أطفالنا يكبرون، ولكن لا يراودني اليوم نفس الشعور بالأمن، إذ يمرح حفيدي الصغير في مروجنا، وهو ما كان يراودني عندما ريت أولادي. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، وقفت مع سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، داني دانون - وربما مع آخرين حاضرين هنا اليوم - في وسط نفق إرهابي تم ردمه الآن، لا يبعد سوى خمس دقائق هرولةً من منزلي. إنه نفق شرير ومخيف، بُني وزود بمبائل أساسية متطورة للاتصالات والكهرباء ليس إلا لأغراض جعل الموت محققاً.

هل يمكن للحاضرين هنا تصور كيف يشعر أطفالنا عندما يعلمون أن بوسع الإرهابيين أن يصلوا بسرعة وفي أي وقت من خلال نفق محفور تحت المكان الذي يعيش فيه مجتمعنا المحلي؟

الاحتلال وتحقيق السلام الدائم، على نحو يفرضي إلى وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، داخل في إطار حدود آمنة ومعترف بها، وعاصمتها القدس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة رايمر.

السيدة رايمر (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على دعوتكم لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. إنه لشرف عظيم أن أخاطب المجلس ممثلةً لسكان منطقة إشكول في إسرائيل الواقعة على الحدود مع غزة. إنني أعرب عن وجهات نظري وآرائي الخاصة بي التي تجسد تجاربي الشخصية خلال عيشي في كيبوتز نيريم على الحدود مع قطاع غزة منذ عام ١٩٧٥.

هل اضطر أحدكم في زمانه للهرب، بالمعنى الحرفي للكلمة، من أجل الحفاظ على حياته؟ عندما أسمع صوت صفارة نظام الإنذار المبكر بأقصى درجات الخطر معلنا عن صواريخ قادمة، أعرف أنه لدي من ٥ إلى ١٠ ثوانٍ لأجد مكاناً آمناً، بغض النظر عن مكاني في بيتي الصغير في الكيبوتز. ويمكنني الركض من مطبخي إلى الغرفة الآمنة في غضون ثلاث ثوانٍ. أما إذا أُطلقت صفارة الإنذار وأنا استحم فيكون الحظ ليس حليفي. إذ يستحيل أن أقفز خارج الحمام وأن أصل إلى الغرفة الآمنة قبل سقوط الصاروخ بدون أن أنزلق. وإذا كنت أمشي كلابي في الخارج، فإما أن استلقي محتماً إلى جانب جدار أو استلقي أينما كنت مغطياً رأسي وأملا في ألا يسقط مهما كان مستخدماً في الهجوم قريباً جداً مني.

لم يمض على وجود نظام القبة الحديدية لحياتنا سوى عامين. ولدنا الآن ذلك النظام، لكنه يجلب معه مخاطره القاتلة

الأطفال. وخلال العامين الماضيين، اخترقت حدودنا ١٧ نفقا أرهايبا آخر وقد تم اكتشافها وردمها.

ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يطلبون المساعدة النفسية في منطقتنا، إلى ٢٣١ في المائة في السنوات الخمس الماضية، منذ عملية الجرف الصامد. وكان أكثر من نصفهم من الأطفال. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل شيء، وبالرغم من الصعوبات الهائلة وما يبدو منطقيا، فإن منطقتنا لا تزال تنمو وتزدهر. وتضم اللجنة التي تمثل ٩٥ في المائة من منطقتنا نظاما تعليميا حائزا على جوائز، ومشاريع زراعية مبتكرة، ومساحات جميلة من الصحراء، التي تحيا بالأزهار ذات اللون الأحمر الفاتح في أواخر فصل الشتاء. وكل ذلك، بالإضافة إلى الشعور القوي بالفخر المجتمعي، يشجع الأسر الشابة على الجيئ والاستقرار هنا على الرغم من التحديات.

وجميع المقيمين في منطقتنا، سواء على الجانب الإسرائيلي أو الجانب الغزي هم رهائن لحماس - والبعض أكثر من مجرد رهائن بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. وأنا أشير إلى اثنين من المواطنين الإسرائيليين المحتجزين في غزة وجثماني جندينا اللذين سقطا: هادار غولدن وأرون شاؤول. وكنت أنا نفسي رهينة صواريخ حركة حماس إحدى عشرة مرة. وشعرت أن مسيرة حياتي قد توقفت. حيث ألغي العمل والخطط والأنشطة الروتينية. إن حماس، وحماس وحدها، تقرر متى يكون هناك وقف لإطلاق النار. وحتى اليوم، اختارت حماس بناء أنفاق الإرهاب بدلا من تشييد المباني لإيواء أبناء شعبها أو المصانع لإيجاد قطاع صناعي. إنهم يبقون سكانهم فقراء وعاطلين عن العمل بتحويل مسار الأموال من المجتمع الدولي إلى جيوبهم بدلا من أن تصل للأشخاص الذين كان يُقصد تقديم المعونة لهم - مواطنوهم. ولحسن الحظ أن إسرائيل تبني الغرف الآمنة لحماية مواطنيها. فكل منزل يقع على بعد ٧ كيلومترات من الحدود لديه غرفة آمنة ومحصنة ضد الصواريخ تدفع تكاليف

وبفضل التكنولوجيا، يمكن القضاء على هذا التهديد في القريب العاجل، ولكن هناك تهديدات أخرى تلقي بظلالها على حياتنا هنا في ما يمكننا أن نشير إليه على أنه "٩٥ في المائة جنة و ٥ في المائة جحيم".

في السنتين الماضيتين، دأبت حماس على تنظيم أعمال الشغب الأسبوعية على طول الحدود - كل يوم جمعة بعد صلاة الجماعة. إن مسيرة العودة الكبرى هي في الواقع أعمال شغب عنيفة أسبوعية، تنطوي على إلقاء قنابل مولوتوف، وتخريب السياج الحدودي ومحاولات التسلل التي كثيرا ما تتحول إلى إطلاق صواريخ انتقامية بعد أن يُقتل أحد الذين يقومون بأعمال الشغب.

وفي كل يوم جمعة، بدلا من الترحيب بيوم سبت هادئ، كما يقوم بذلك معظم العالم اليهودي، فإننا نستعد على الحدود لاحتمال تصعيد العنف والنيران الصاروخية. وفي الواقع، نحن لا نعرف أبدا متى سنوقف لنجد أن مسيرة حياتنا قد توقفت وتم إغلاق الطرق والمدارس ليوم أو يومين، وربما لفترة أطول، بسبب نيران الصواريخ وقذائف الهاون. وفي الليلة الماضية تحديدا، كان الناس في مجتمعي المحلي في حالة تأهب حيث قتل جيش الدفاع الإسرائيلي إرهابيا مسلحا آخر وهو يحاول اختراق السياج الحدودي والتسلل إلى إسرائيل عبر حقولنا، كما ذكر المنسق الخاص نيكولي ملادينوف في وقت سابق.

وخلال العامين الماضيين، اضطررنا لمواجهة تهديد جديد - البالونات والطائرات الورقية والطائرات بدون طيار التي تُلقى بقطع فحم ملتهبة ومتفجرات حارقة تنفجر فوق الرؤوس أو تشعل النيران بمحاصيلنا. وقد أحرقت ٣٥ كيلومترا مربعا من الأراضي الزراعية والغابات والمحميات الطبيعية. وبضاهي ذلك إضرار النيران بما يزيد قليلا على نصف جزيرة ماثاتن. وقد أرسلوا البالونات التي تحمل المتفجرات وفخخوا الكتب ولعب

السنوات الأخيرة وبسبب عدم إعطاء حركة حماس الأولوية للبنى التحتية المدنية.

وقد تحدثت في سياق إعداد هذا البيان مع عمدة مدينتنا السيد غادي ياركوني الذي بُرت ساقاه الاثنتان في إحدى الهجمات الصاروخية التي شنت في اليوم الأخير من عملية الحرف الصامد. وقال السيد ياركوني أنه يعلم أن الحل الوحيد بالنسبة لنا هو العيش معا. وأبلغني أنه ورؤساء البلديات الأخرى في المنطقة قد مدوا أيديهم لأجل السلام والتعاون والتآزر. فسألته: كيف فعلتم ذلك؟ وعندئذ حدثني عن خطط بلدنا لتشييد محطة للطاقة الكهربائية لتوفير إمدادات الكهرباء إلى غزة بدعم من المستثمرين العرب والأوروبيين. ووصف لي أيضا خططا أخرى للتعاون على تلبية احتياجات سكان غزة. وتشمل هذه معملا لمعالجة مياه الصرف الصحي في غزة وتحويلها إلى كهرباء، خاصة وأن سكان غزة ليست لديهم إمدادات كهرباء على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع بسبب الاقتتال بين فتح وحماس. ويعلم سكان منطقتنا في إسرائيل أنه لكي تكون حياتنا طيبة وتتمتع منطقتنا بالنمو والرخاء، فإن علينا ضمان تمتع منطقتنا بالنمو والرخاء أيضا.

إنني أعيش تحت تهديد الصواريخ وهجوم الأنفاق، وأدرك أنه حتى حين يجد سكان غزة أسبابا للعيش من أجلها فإنهم لا يجدون إلا تلك الأسباب التي يموتون في سبيلها. وستظل سلامتنا مهددة بالخطر إلى أن ينخفض مستوى بطالة سكان غزة ويتمكنوا من الحصول على قوت يومهم. ومما لا شك فيه أنه ورثما يتمكن الفلسطينيون في غزة من بناء المساكن عوضا عن بناء الأنفاق وصنع الصواريخ، ومن تربية أبنائهم في المنازل عوضا عن الأنقاض التي تخلفها النزاعات فإنهم سينشئون جيلا آخر من المعادين لإسرائيل، ولن يتمكن أحفادي نتيجة لذلك من اللعب في الخارج دون أن يساور والداهم القلق من احتمال سماعهم لصفارات الإنذار الصاخبة.

بنائها حكومة إسرائيل. وحماس، من ناحية أخرى، تبني الغرف الآمنة لحماية أسلحتها. وتأتي حماس بسكان غزة، بمن فيهم النساء والأطفال، إلى أعمال الشغب على الحدود إما ليموتوا أو يفقدوا طرفا من أطرافهم. وتوجه حماس صواريخها إلى المجتمعات المحلية للمدنيين الإسرائيليين، بما فيها الكيبوتز حيث أعيش، من داخل المدارس والمساجد والمنازل، وهي تدرك تماما أن جيش الدفاع الإسرائيلي يتردد في الانتقام منهم حيث يوجد بالقرب منهم مدنيون أبرياء يمكن أن يلحق الأذى بهم.

أعلم أن ليس جميع سكان غزة جزءا من حماس. وأدرك أن معظم سكان غزة يريدون نفس الأشياء التي أريدها - سلامة أطفالهم وغذائهم وتزويدهم بآفاق من الأمل. وأنا لدي ذلك الأفق لأنني شهدته. فعندما جئت إلى العيش الكيبوتز حيث أقطن، كنا نستخدم مركباتنا للذهاب إلى الشاطئ أو السوق في غزة، واعتاد الغزيون على القدوم إلى منطقتي. ولدي ذلك الأفق لأنني على اتصال شخصي مع بعض سكان غزة الذين يرغبون في تعليم أطفالهم حتى تكون لهم آمال وواقع مختلفين. ولدي ذلك الأفق لأنني تحدثت مع سكان غزة وعملت معهم مؤخرا في مشاريع تعليمية يعرضون لأجلها حياتهم للخطر. بل أتاحت لي الفرصة أيضا لأن أحبي بين ذراعي امرأة من غزة تقيم في الجانب الآخر من حدود وطني، قبل أسبوعين هنا في تل أبيب أثناء مشاركتي في حلقة دراسية للقيادات النسائية تولت تنظيمها مبادرة جنيف.

ولا يفصل بيننا سوى حاجز فحسب. ونحن نعلم جميعا أن غزة ومنطقة غرب النقب تتشابهان تماما وأن بهما المناخ والحيوانات والنباتات البرية نفسها. وبوسع الجدار الحدودي أن يتسبب في بقاء الأشخاص داخل نطاقه أو خارجه ولكنه لا يستطيع وقف التلوث الذي يهدد طبقات المياه الجوفية التي توفر إمدادات المياه على كلا جانبي الحدود، من جراء انهيار نظام الصرف الصحي في غزة بسبب النزاعات التي شهدتها في

عليه مع باقي القضايا المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن. ونتطلع إلى أن يتم تقديم تقريرين مكتوبين سنويا على الأقل بهذا الخصوص. كما نشيد بجهود منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد نيكولاي ملادينوف، ونؤكد دعمنا الكامل لمساعيه للاضطلاع بولايته. كما نشكر السيدة آديل ريمر.

نشكر السيد ملادينوف على إحاطته حول حالة تنفيذ هذا القرار الهام الذي نود تسليط الضوء عليه في بياننا، وعلى سياسة الاستيطان غير القانونية. لقد أكد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام. إلا أن ذلك وللأسف الشديد لم يثن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال عن التوسع بوتيرة غير مسبقة في سياساتها الهادفة إلى ضم الأراضي الفلسطينية. ويوضح تقرير الأمين العام بأن إسرائيل لم تتخذ أية خطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لوقف الأنشطة الاستيطانية، أي أن إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال ضربت عرض الحائط مطالبات مجلس الأمن عبر القرار بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية. وقد ساهم تنفيذ إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لخطط بناء وتوسيع وتمويل وترخيص الاستيطان إلى زيادة ملحوظة في جرائم المستوطنين ضد الفلسطينيين العزل وممتلكاتهم وأماكن عبادتهم، والتي بكل أسف تتم بحماية من سلطات الاحتلال والتي نحمّلها المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم والاعتداءات التي تُعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وغيرها من المعاهدات والمواثيق الدولية التي تكفل سلام وأمن الشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

لذلك ندين بشدة سياسة الاستيطان الإسرائيلية التوسعية غير القانونية بمختلف مظاهرها على كامل أرض دولة فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية. ونؤكد مجددا أن المستوطنات الإسرائيلية باطلة ولاغية ولن تشكل أمرا واقعا مقبولا.

ويبدأ التعايش السلمي بالتعليم وتحمل المسؤولية. ولذلك أحمل حماس المسؤولية عن وقف الاستثمار في الإرهاب والتحرير على الكراهية، والبدء في اتخاذ خيارات تتيح لشعب غزة إمكانية العيش في ازدهار ورخاء. وأدعو حكومة بلدي وقادة الطرف الفلسطيني إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق سياسي طويل الأمد. وأدعو بلدان العالم وممثليها وأعضاء مجلس الأمن، إلى الضغط على حماس للتخلي عن العنف وتمكين جميع شعوب منطقتنا على جانبي الحدود، وتهيئة الظروف المناسبة ليتمكن الجميع من العيش في بيئة تصون حقوقنا الإنسانية.

ويجب علينا جميعا أن نكون قادرين على تنشئة جيل قادم يحترم جيرانه بدلا من أن يخشاهم. ومن الواضح أن هذا ليس نزاعا يمكن فضه بالأسلحة، بل إن السبيل الوحيد لفضه سيكون من خلال القادة الشجعان والوسائل الدبلوماسية. وأرحب بكم، سيدي الرئيسة، والسفراء الحاضرين اليوم إلى زيارتي في جنتي التي تغطي مساحة ٩٥ في المائة وإلى رؤيتها مباشرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة رامير على إحاطتها.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسة S/2017/507 التي تحت جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة القصوى من الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية نتقدم بجزيل الشكر إلى الأمين العام على تقديم تقريره الثاني عشر (S/2019/938) عن حالة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) مكتوبا عملا بأحكام هذا القرار وتماشيا مع المذكرة S/2017/507 وأسوة بما هو متعارف

الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ بكافة عناصرها، والتي نصت على أن السلام الشامل مع إسرائيل يجب أن يسبقه إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد فيلاسكويس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد هذه الجلسة. ونشكر السيد ملادينوف والسيدة رايمر على إحاطتهما المفصلتين.

تلاحظ بيرو ببالغ القلق زيادة تدهور الأوضاع السياسية والإنسانية الكامنة وراء القضية الفلسطينية. إن الحالة غير قابلة للاستمرار ومزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

يجب علينا أن ندين استمرار الهجمات العشوائية ضد المدنيين من جانب حماس وغيرها من الجهات الفلسطينية المتشددة، كما قالت السيدة رايمر، فضلا عن الردود الإسرائيلية غير المتناسبة. يجري انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان علنا، ما يؤدي إلى خلق مناخ من الإفلات من العقاب يؤدي إلى تفاقم النزاع. هذه الدينامية، إلى جانب تقاعس المجلس وسلبية بعض الجهات الفاعلة الرئيسية، لها انعكاسات سلبية في بيئة شديدة التقلب بالفعل. وضع حد لهذا الوضع الخطير مهمة كبيرة لكنها ملحة.

و في ظل هذه الظروف الصعبة، نعيد التأكيد على التزامنا بالحل الوحيد الذي نعتبره قابلا للتطبيق ويتوافق مع القانون الدولي، وهو حل الدولتين بحدود آمنة ومُعترف بها دوليا تتفاوض عليه إسرائيل وفلسطين مباشرة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والذي يجب أن يؤدي أيضا إلى تسوية الوضع النهائي للقدس.

ومن الضروري، في الأجل القريب، أن يبدي قادة كلا الجانبين دلائل حقيقية على الالتزام والإرادة السياسية الحقيقيتين،

لا نبالغ عندما نقول أن مستقبل القضية الفلسطينية على مفترق الطرق ولن نصل إلى اختراق في عملية السلام دون امتثال جميع الأطراف لما نصت عليه المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط. وهي قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين، التي تفضي في نهاية المطاف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وعليه، بات من الضروري على جميع الدول الأعضاء التي لم تعترف بدولة فلسطين بالاعتراف بها كوسيلة لإنهاء الاحتلال وإنقاذ حل الدولتين وتعزيز فرص التوصل إلى السلام، خاصة في ظل الظروف الدقيقة. كما أنّ على الدول المعنية الالتزام بالحياد في أي وساطة لعملية السلام، كون أن اتخاذ تدابير أحادية ومخالفة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة يعتبر تهديدا حقيقيا للسلام والأمن في الشرق الأوسط والعالم. وسيكون له تداعيات تساهم في تأجيج مشاعر الأسى والإحباط والتحريض على التطرف والعنف في الأراضي الفلسطينية والمنطقة على حد سواء، خاصة في ظل إصرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على حرمان الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة وإصرارها على تكريس الاحتلال. وذلك إلى جانب تشديد الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من ١٢ عاما ووضع قيود على حرية حركة الأشخاص والسلع، ومواصلة الاعتداءات على الأماكن المقدسة، والشروع في إجراءات تهدف إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس التاريخي وتركيبها الديمغرافية، وتقويض دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم خدماتها الأساسية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين كالتعليم والصحة والإغاثة، وغيرها من القرارات الأحادية التي اتخذتها سلطة الاحتلال الإسرائيلي والتي تعتبر مجحفة كعدم التجديد لبعثة الوجود الدولي المؤقت في مدينة الخليل وتجميد جزء من عائدات الضرائب الفلسطينية.

في الختام، السيدة الرئيس، نود أن نعيد التأكيد على الموقف العربي المتمسك بالسلام كخيار استراتيجي وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والقانون

الأمل في أن تستمر هذه الممارسة بشكل نصف سنوي، لأنها تضمن المزيد من الشفافية على النظر في هذه المسألة الحساسة. السيد ألين (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته وعلى العمل الذي يقوم به هو وفريقه في ظروف صعبة. وأود أيضا أن أشكر السيدة رايمر على إحاطتها وعلى المنظور بالغ الأهمية الذي تشاطرته معنا.

مع مرور ثلاثة أعوام منذ اتخذ المجلس القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تلاحظ المملكة المتحدة بقلق تقييم الأمين العام بأن الحالة على أرض الواقع قد تدهورت منذ ذلك الحين. وفي ضوء التزايد المستمر في المستوطنات الإسرائيلية، فإننا نؤكد من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل عقبة أمام السلام وتهدد إمكانية المادية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

وتلاحظ المملكة المتحدة التعليمات الصادرة عن وزير الدفاع الإسرائيلي للعمل من أجل المضي قدما في إقامة أحياء يهودية جديدة في الخليل. نحن نفهم أن ذلك لا يعني بداية عملية تخطيط رسمية. غير أنه إذا جرى المضي قدما في تلك الخطط، فإنها ستكون مدعاة للقلق الشديد نظرا للحساسيات المرتبطة بالموقع.

كما زادت عمليات هدم المنازل والمباني المملوكة للفلسطينيين. وتشعر المملكة المتحدة بالقلق بصفة خاصة إزاء استهداف الهياكل الممولة من الجهات المانحة في المنطقة جيم، التي تقدم على أساس إنساني لدعم المجتمعات المحلية الضعيفة. وكما أوضحنا من قبل، أي إحياء بأن أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة ينبغي أن يجري ضمها يتنافى مع القانون الدولي ويضر بجهود السلام ولا يمكن أن يمر دون عائق.

وكما أوضحت المملكة المتحدة في الشهر الماضي (انظر S/PV.8669)، عقب تصاعد الأعمال العدائية في غزة، فإن

واستبدال الإجراءات الانفرادية التي تقوض الثقة المطلوبة بعلامات حقيقية على التوافق. ونشير على وجه التحديد إلى التزايد الملحوظ في المستوطنات وممارات الهدم والإخلاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما يقوض تحديدا الحل القائم على وجود دولتين وينتهك أحكام المجلس بموجب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). يجب أن تتوقف هذه الممارسات غير القانونية.

ونعتقد أيضا أنه من الضروري نبذ خطاب الكراهية ومعاداة السامية والتمييز بجميع أشكاله. يجب النظر إلى التنوع العرقي والثقافي والديني في أي مجتمع كقيمة وليس كتهديد مطلقا. وتمشيا مع المسؤولية الحساسة عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب على مجلس الأمن أن يكون قادرا على تحقيق حد أدنى من توافق الآراء واتخاذ إجراءات عندما تكون الحالة على أرض الواقع تبرر ذلك.

ولا ينبغي للتركيز على التطورات السياسية والأمنية أن ينتقص بأي صورة من الحاجة الملحة إلى التصدي على الفور وبالتوازي مع الأزمة الإنسانية التي تلوح في الأفق على الشعب الفلسطيني، والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة جراء أحداث العنف المتكررة والتخفيضات في تمويل برامج المساعدة. وبصفة خاصة، نعتقد أنه من الضروري تلبية احتياجات أهل غزة، إذ أن الفقر والتهمة يشكّلان أرضا خصبة لتغذية نزعة التطرف والتطرف المصحوب بالعنف. ومن المهم مواصلة الترويج لسلام دائم عن طريق الربط بين المساعدات الإنسانية وخطط التنمية التي تمنح الأمل وتوفر الفرص للشباب. وندعو أيضا إلى تكثيف الجهود الرامية إلى النهوض بعملية المصالحة بين الفلسطينيين، لأن نجاحها سوف يخفف من حدة الوضع الإنساني ويعطي قوة دافعة لاستئناف الحوار مع إسرائيل.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتناننا للتقرير المكتوب (S/2019/938) عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي طلب من الأمين العام من جانب ١٠ أعضاء في المجلس. ويحدونا

انتخابات وطنية حقيقية وديمقراطية لجميع الفلسطينيين، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء.

أخيراً، في هذه الفترة الحساسة للغاية في المنطقة، ندعو الطرفين إلى إظهار قيادة حقيقية، بما في ذلك الاستعداد لتقديم تنازلات صعبة من أجل تحقيق أمن إسرائيل تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بأحدث تقرير خطي مقدم من الأمين العام غوتيريش بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2019/938). ونشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته. وقد استمعنا أيضاً بعناية إلى الملاحظات التي أدلت بها السيدة رايمر.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بشأن قضية فلسطين، والذي يجسد التوقعات والتطلعات المشتركة للمجتمع الدولي استجابة للدعوة إلى العدالة من فلسطين والدول العربية. بيد أن مما يؤسف له أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بعد ثلاث سنوات من ذلك، لم تشهد أي تحسن؛ بل في الواقع قد ازدادت تدهوراً. وتستمر الأنشطة الاستيطانية في الازدياد والتوسع بصورة كبيرة في الوقت الذي نتكلم فيه. ويجري هدم المزيد من منازل الفلسطينيين. وتتصاعد أعمال العنف والبيانات المؤججة للمشاعر من جانب الأطراف المعنية، وعملية السلام في الشرق الأوسط قد توقفت.

وترى الصين كل ما سبق يثير بالغ القلق. وندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الجاد والفعال للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والبقاء على المسار الصحيح نحو إيجاد حل سياسي، وأن تتقيد بالمبادئ الأساسية للإنصاف والعدالة، وإفساح المجال الكامل للدور الرئيسي للأمم المتحدة بغية تشكيل التآزر بين الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى الضغط من أجل التوصل إلى تسوية

المهجمات العشوائية ضد المدنيين الإسرائيليين من جانب حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية غير مقبول على الإطلاق. جميع البلدان، بما فيها إسرائيل لها حق مشروع في الدفاع عن النفس والحق في الدفاع عن مواطنيها من الهجوم. ولدى القيام بذلك، من الأهمية بمكان أن تكون جميع الإجراءات متناسبة وتتماشى مع القانون الدولي الإنساني وأن تكون مدروسة بعناية لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل القيادة الفلسطينية جهودها الرامية إلى التصدي للإرهاب والتحريض. ويجب أيضاً أن تتجنب قوات الأمن الإسرائيلية استخدام القوة المفرطة، ونحن نشجع إسرائيل على التحقيق بشكل مناسب في جميع الانتهاكات المحتملة للقانون، ومحاسبة المسؤولين.

إن المملكة المتحدة تشعر بالقلق لسماع حدوث زيادة أخرى في عدد هجمات المستوطنين على الفلسطينيين. على إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولية عن حماية السكان الفلسطينيين. ونحث إسرائيل على إجراء تحقيق شامل في كل حالة من الحالات وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وأنتقل إلى الخطوات الإيجابية، ترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز في تنفيذ مجموعة التدخلات من أجل غزة التي أقرتها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المزرية. وندعو مرة أخرى إسرائيل إلى تخفيف القيود المفروضة على المياه والكهرباء والتنقل والوصول، التي تؤثر على سبل كسب العيش وأفق الحياة أمام الفلسطينيين العاديين في غزة وتولد الاستياء.

ونرحب بتحديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ونشجع الشركاء على زيادة التمويل وتقديم المزيد من الدفعات التي يمكن التنبؤ بها، كما فعلت المملكة المتحدة. ونرحب أيضاً باستمرار العمل نحو

العنف ضد المدنيين، حتى يتسنى على نحو فعال التخفيف من حدة التوترات وإعادة بناء وتجميع الثقة المتبادلة وتهيئة الظروف المواتية لاستئناف محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. وتؤيد الصين جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بغية تحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل، ونقدّر المساعي الحميدة التي يبذلها كل من المنسق الخاص ملا دينوف ومصر، من بين أطراف أخرى. إننا نعارض بشدة أي ملاحظات غير مسؤولة يدلي بها أي بلد من البلدان.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى متابعة الحالة الاقتصادية والإنسانية الفلسطينية عن كثب والعمل على تحسينها بالتقيد بنهج كلي يعزز السلام من خلال التنمية. وفي الوقت الحاضر، لا تزال الحالة الاقتصادية والإنسانية قائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة مساهمته وإيلاء مزيد من التركيز لإعادة الإعمار الاقتصادي وتحديد أولويات المشاريع المتصلة بسبل كسب العيش من أجل إحداث تغيير حقيقي في حياة الشعب الفلسطيني. وتدعم الصين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فيما تواصل أداء دورها الهام. إن اتخاذ الجمعية العامة قرارها هذا العام بشأن تمديد ولاية الأونروا بأغلبية ساحقة (القرار ٨٥/٧٤) يدل أيضاً على دعم المجتمع الدولي للأونروا واعترافه بعملها. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة ورفع الحصار على الفور وبشكل كامل عن غزة.

وتؤيد الصين إنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم العدالة والإنصاف والاضطلاع بدورنا الثابت كعامل لبناء السلام في الشرق الأوسط، وكميسر للاستقرار ومساهم في تنمية المنطقة.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر السيد نيكولاي ملا دينوف، منسق الأمم

شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية - الإسرائيلية في وقت مبكر.

أولاً، يجب علينا الالتزام بحل الدولتين كأساس للهدف النهائي المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. إن الاحتلال الأجنبي هو السبب الرئيسي للمسألة الفلسطينية - الإسرائيلية التي استمرت لعقود طويلة. ويجب على الأطراف أن تظل ملتزمة بالهدف الرئيسي المتمثل في حل الدولتين ومواصلة الحوار على قدم المساواة والمفاوضات السياسية استناداً إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، فضلاً عن توافق الآراء الدولي والقواعد الدولية، بغية تسوية الخلافات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني والتوصل إلى حل مقبول لهما.

ينصّ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بوضوح على أن إنشاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشكل خرقاً للقانون الدولي. ويجب على الأطراف المعنية الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك هدم منازل الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم.

ثانياً، يجب علينا تعزيز التقارب بين فلسطين وإسرائيل والتشجيع على استئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. إن هناك مظالم تاريخية كامنة في الجذور المتشابكة والمعقدة للقضية الفلسطينية - الإسرائيلية. ومكافحة العنف بالعنف لن توصلنا إلى أي نتيجة؛ فلا يمكن أن يكون هناك حل ثابت ومتين في الأجل الطويل بغير البناء التدريجي للثقة السياسية المتبادلة، من أجل الأمن المشترك. وينبغي للأطراف المعنية أن تنطلق من المصلحة العامة لتوفير السلامة للمجتمعات المحلية والسلام والاستقرار في المنطقة، والتحلي بالهدوء وضبط النفس في السعي إلى التقارب ووقف الأعمال العسكرية والامتناع عن الملاحظات التحريضية. ويجب أيضاً الكف عن جميع أعمال

المفروض ومن نقص المياه والكهرباء في سياق أزمة اقتصادية حادة ومن البطالة الجماعية بين الشباب. ونحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للسكان الفلسطينيين المعرضين للخطر والعمل على تحقيق الانتعاش الاقتصادي وإعادة إعمار قطاع غزة عن طريق التمويل والاستثمار الكافين. ويرحب بلدي أيضاً بإعلانات المساهمات في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بغية خفض العجز الذي تواجهه في الميزانية.

وبالتوازي مع ضرورة التخفيف من حدة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، تؤمن كوت ديفوار بأن الوحدة بين الفلسطينيين أمر ضروري لتعزيز التطلعات الوطنية إلى الدولة المستقلة والسيادة. ولذلك يشجع وفد بلدي حماس والسلطة الفلسطينية على مواصلة الحوار من أجل تحقيق العودة الفعلية للسلطة الفلسطينية إلى غزة، الأمر الذي سيتيح تحسين إدارة الحالة الإنسانية الراهنة. وعلاوة على ذلك، يرحب بلدي باحتمال تنظيم انتخابات فلسطينية في عام ٢٠٢٠ لأول مرة منذ عام ٢٠٠٦، ويحدوه الأمل في أن تجرى الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية على أساس توافق واسع في الآراء.

ومن المهم أن يستعيد مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وحدته من أجل توجيه رسالة موحدة إلى جميع الأطراف لتخفيف حدة التوترات ودعوتهم إلى إعادة فتح محادثات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي ستتكلّم فيها كوت ديفوار في المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، نظراً لانتهاة فترة عضويتنا في نهاية هذا الشهر، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً دعمه الكامل للسيد نيكولاوي ملادينوف في جهوده الدؤوبة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وتصميمه على تهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى حل نهائي

المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الممتازة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونرحب أيضاً بمشاركة السيدة أديل رايمر في هذه الجلسة.

لا تزال كوت ديفوار تشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية واستمرار العنف والانتهاكات ذات الصلة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وعلى الرغم من النداءات المتكررة للمجتمع الدولي من أجل وقف تصعيد التوترات، فإننا لم نشهد أي تقدم. وفي الواقع، يلاحظ بلدي مع الأسف أن الأمين العام، في أحدث تقرير له (S/2019/938)، يسلط الضوء مرة أخرى على عدم تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهو عمل يندرج في قائمة من الأفعال التي تتعارض مع روح القرار. وبغية عدم تقويض حل الدولتين من أجل التعايش السلمي، من الملح أن يمتنع الطرفان عن أي أعمال استفزازية أو بيانات من شأنها أن تزيد من حدة التوتر، الأمر الذي كثيراً ما يفضي إلى العنف ضد السكان.

تذكرنا أعمال العنف المميّنة هذه بالحاجة الملحة إلى العمل من أجل استئناف الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي لم يشهد للأسف أي تقدم ملحوظ منذ اتفاقات أوسلو لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥. ولذلك تحث كوت ديفوار المجتمع الدولي على أن يواصل بلا كلل جهود الوساطة التي يبذلها في سبيل استئناف العملية السياسية بين مختلف الأطراف، بغية التوصل إلى حل عادل ودائم على أساس الاعتراف المتبادل بالتطلعات المشروعة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك حق الفلسطينيين في تقرير المصير وحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن. لذا يجب أن ترمي أي مبادرة جديدة إلى تحقيق حل الدولتين داخل حدود عام ١٩٦٧ - وهو حل لا يزال بلدي متعلقاً به بشدة.

ويظل وفد بلدي أيضاً يشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في غزة، التي لا تزال متضررة بقوة من الحصار

نفس المخاوف إزاء عمليات الهدم ومصادرة المشاريع الإنسانية الممولة من الجهات المانحة.

وأود الآن أن أنتقل إلى الحالة في غزة، التي لا تزال مزرية. إننا ندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة من أجل إحداث تغيير جوهري في الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية في غزة من خلال إنهاء سياسة الإغلاق وتيسير استمرار فتح نقاط العبور الهامة للحياة اليومية لسكان غزة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وعلى المسار السياسي، يتعين علينا أن نعترف بأن العملية حاليا متوقفة تماما تقريبا. ولا يؤدي الانقسام الداخلي بين الفلسطينيين إلا إلى تفاقم حالة السكان في غزة، وإضعاف التطلعات الوطنية للفلسطينيين. وترحب بولندا بالمناقشات الجارية بشأن إجراء انتخابات عامة فلسطينية - وهي أول انتخابات فلسطينية تجرى منذ عام ٢٠٠٦. ويجب تنظيمها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ويجب التوصل إلى اتفاق أوسع نطاقا فيما بين الفلسطينيين بشأن طرائق هذه الانتخابات. ومن الضروري أن تستمر جهود المصالحة الهامة بين الفصائل الفلسطينية المبدولة بقيادة مصرية.

ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار العنف والهجمات الإرهابية ضد المدنيين، والتحريض على العنف الذي يفقم بشدة انعدام الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويتنافى مع الحل السلمي. فلا يوجد مبرر للإرهاب. والهجمات العشوائية بالصواريخ وقذائف الهاون ضد السكان المدنيين الإسرائيليين أمر غير مقبول على الإطلاق ويجب أن يتوقف. فهذه الهجمات محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني، ويجب أن يوقف المقاتلون الفلسطينيون هذه الممارسة على الفور.

ولا تزال الحالة الأمنية في غزة هشة للغاية، حيث وقعت ثلاث عمليات تصعيد عسكرية خطيرة في عام ٢٠١٩. ويجب

ودائم لهذا النزاع. فالتوصل إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني ضرورة مطلقة لا بالنسبة للسكان الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، بل ولتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته. والشكر موصول للسيدة أديل رايمر لما قدمته من إسهامات. للأسف، وكما سمعنا من المنسق الخاص، فإن الحالة على الأرض مستمرة في التدهور. وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بأعمال عنف، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من جانب المقاتلين الفلسطينيين من غزة ضد المدنيين في إسرائيل، من جهة، واستخدام إسرائيل للقوة المفرطة ضد الفلسطينيين، من جهة أخرى. وتقع الخسائر على كلا جانبي النزاع.

لقد اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في عام ٢٠١٦، مؤكدا من جديد على قراراته السابقة فيما يتعلق بالقانون الدولي الواجب التطبيق ومعايير التوصل إلى حل سلمي عن طريق عملية السلام في الشرق الأوسط. ويتمثل السبيل الوحيد للمضي قدما بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين في التفاوض على الحل القائم على وجود دولتين - دولة إسرائيل كدولة مستقلة وديمقراطية، ودولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، مع حدود يتم التفاوض بشأنها على أساس خطوط عام ١٩٦٧.

وموقف بولندا بشأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية واضح ولا يزال دون تغيير. وهو أيضا موقف الاتحاد الأوروبي. فجميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي. وتؤدي المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية إلى تقويض إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وآفاق السلام الدائم.

كما نؤكد مجددا قلقنا إزاء الدعوات من أجل ضم محتمل لمناطق في الضفة الغربية. فتلك الخطوة تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وتضر بشدة بجهود السلام. وتعرب بولندا عن

التحقيق في مقتل تسعة أفراد من إحدى الأسر في غارة جوية إسرائيلية، تم استهداف منزلهم بالخطأ. ولا يزال الوضع عرضة لتصعيد كبير، ولا تزال المعاناة الهائلة للشعب مستمرة.

وأود أن أشدد على أن قوات الأمن الإسرائيلية يجب أن تمثل امتثالا تاما لمبدأي الضرورة والتناسب عند استخدام القوة. ومن ناحية أخرى، فإن السلطات المختصة ومنظمي الاحتجاج في غزة يجب أن يكفلوا أن تظل الاحتجاجات سلمية. وعلاوة على ذلك، يقع على عاتق كلا الجانبين التزام قانوني وأخلاقي يحتم توفير الحماية الكاملة لحقوق الأطفال ومنع الانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوقهم. فيجب ألا يعاني الأطفال الفلسطينيون ولا الإسرائيليون من عواقب هذا النزاع.

وأود أن أختتم بياني بكلمة عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فلا تزال الوكالة مساهما رئيسيا في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. وبناء على ذلك، ترحب بولندا بتجديد الجمعية العامة لولاية الوكالة في الأسبوع الماضي (القرار ٨٣/٧٤). وسواصل دعم الوكالة في جهودها الرامية إلى تقديم الخدمات والمساعدة اللازمة للاجئين الفلسطينيين.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته. ويمكن لأعضاء المجلس أن يعولوا على استمرار دعمنا لعمله. والشكر موصول للأمين العام على تقريره عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2019/938). وقد استمعنا أيضا إلى قصة السيدة أديل رايمر، التي يتضح من خلالها أننا بحاجة إلى العمل بإخلاص لتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ويجب أن يقوم مجلس الأمن أيضا بزيارة ميدانية إلى غزة والضفة الغربية من الأرض الفلسطينية المحتلة. وما برحت أتساءل - وما زالت لا أفهم - لماذا لا يستطيع مجلس الأمن إجراء زيارة

رسمية هناك، في حين يبين بوضوح أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وتتفق إندونيسيا تماما مع الأمين العام في أن الأنشطة الاستيطانية غير القانونية لا تزال تقوض آفاق إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين. فقد استمعنا من السيد نيكولاي ملادينوف إلى أن الحالة قد تدهورت وأن هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولذلك، فإننا ننضم إلى سائر أعضاء المجلس في حث إسرائيل مرة أخرى على الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، يجب على المجلس استحداث الوسائل اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فعندما اعتمد المجلس القرار قبل ثلاث سنوات، حدد المسار الصحيح من أجل إحياء عملية السلام على أساس القانون الدولي والمعايير المتفق عليها. ورفض القرار أي جهود تقوض توافق الآراء الدولي بشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بما في ذلك مسألة المستوطنات. كما شمل المحافظة على الوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس وحمايته، تمشيا مع الدور التاريخي والخاص للمملكة الأردنية الهاشمية بصفتها قيما على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

ومن الواضح أن السلطة القائمة بالاحتلال عليها فعل الكثير لضمان التنفيذ الكامل لأحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتُحتم الحالة المتدهورة على أرض الواقع على المجلس التعجيل بإيجاد سبل ووسائل عملية وفعالة لوضع حدّ للمستوطنات غير القانونية. فلا يسعنا أن نواصل أعمالنا كالمعتاد. وسيكون المجلس قد أقدم على تفويض سلطته وقراراته إن لم يتخذ مثل هذه التدابير، مما من شأنه أن يزيد من زعزعة الوضع في الأرض المحتلة والمنطقة الأوسع نطاقا.

وفي الختام، أود أن أذكر أعضاء المجتمع الدولي مرة أخرى بأن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) هو أكثر من مجرد وثيقة صادرة عن المجلس. بل إنه بصيص أمل بالنسبة للشعب الفلسطيني والركيزة التي يستند إليها القانون الدولي ضد الواقع المقلق الذي تعرضه السلطة القائمة بالاحتلال. وسيحدد إقدامنا على اتخاذ إجراءات في وجه تلك الحقيقة الزائفة أو إحجامنا عن ذلك مصداقية الأمم المتحدة، ولكنه سيحدد أيضاً مصير الشعب الفلسطيني والشرق الأوسط.

السيد تروينوس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون، كالعادة، للمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف لإحاطته الإعلامية، وكذلك للسيدة أديل رايمر.

من دواعي الأسف أن الوضع الراهن في الشرق الأوسط والاتجاهات التي تسوده ما زالت مصدر قلق بالغ لنا. إذ إننا نشهد دوامة تدهور لا تنفك تتفاقم، مهددة إمكانية تحقيق سلام عادل، ودائم وشامل على أساس الحل الوحيد الناجع للنزاع الذي طال أمده - وهو حل الدولتين وفقاً لحدود ١٩٦٧ الذي يدعمه حوار جاد بين الطرفين.

ونود مرة أخرى أن نكرر تأكيد موقفنا بشأن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الجارية على جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها. إذ تعتبر الجمهورية الدومينيكية السياسة الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك بموجب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، كما تعتبر أن استمرارها يخلف عواقب خطيرة على السكان المدنيين، الذي يجبرون على التنقل من دون ضمانات حماية. ولا تسهم المستوطنات في تصعيد التوترات على أرض الواقع فحسب، بل إنها تعوق وتقلص على نحو متزايد من إمكانية تحقيق حل سلمي قائم على وجود دولتين يستند إلى الإدماج الاجتماعي وأمل إحلال سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ثانياً، فيما يتعلق بالحاجة إلى المزيد من العمل المتضافر لدعم القضية الفلسطينية، إذا ما كنا فعلاً نووي دعم القضية الفلسطينية، فمن المؤكد أن الوقت قد حان لمزيد من العمل المتضافر. ولا بد لنا أن نحدد التزامنا بعملية السلام من أجل تحقيق حل الدولتين، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً. وبالنظر إلى الاتجاهات السلبية الراهنة، فإننا نشك في أن تتحقق يوماً عملية ذات مصداقية. ولعكس مسار تلك الاتجاهات، من واجب أعضاء المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد إسرائيل وسياساتها الاستيطانية، بسبل منها التمييز بين إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ في معاملاتها ذات الصلة بذلك البلد. ومن الأمثلة الجديرة بالإشادة الحكم الذي أصدرته محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي والقاضي بأن الأغذية الآتية من المستوطنات الإسرائيلية ينبغي أن تحمل سماً خاصاً، مما يشجع المستهلكين على التفكير في الاعتبارات الأخلاقية عند التسوق.

وأخيراً، فيما يخص ضرورة مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني، دعونا لا ننسى، فيما ندافع عن مصير حل الدولتين، الأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية وفي مختلف مواقع اللاجئين. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد ندائنا إلى المجتمع الدولي ليواصل تقديم أقصى قدر من الدعم لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على وجه الاستعجال وبكل السبل الممكنة. وعلينا أن نظل ثابتين في الجهود التي نبذلها لمساعدة الشعب الفلسطيني، لا من الناحية الإنسانية فحسب، بل أيضاً من حيث تحسين قدرة الفلسطينيين على تولي حكمهم بأنفسهم على نحو تام. أما بالنسبة لإندونيسيا، فلطالما أيدت، حكومة وشعباً، أشقاءنا وشقيقاتنا من فلسطين وستظل على ذلك. ونؤيد خطة إجراء انتخابات فلسطينية عامة ويحدونا أمل صادق في أنها ستوحد جميع الفلسطينيين ليحققوا حلمهم بقيام دولة فلسطين.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
 اسمحوا لي أن أعرب أيضاً عن شكرنا للسيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية وللسيدة رايمر على مشاركتنا وجهة نظرها.
 وتتوجه جنوب أفريقيا بالشكر إلى الأمين العام وترحب بتقريره الخطي الثاني لعام ٢٠١٩ عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2019/938). ونأمل ألا تنقطع ممارسة تقديم التقارير الخطية وتطلع إلى التقرير الخطي المقبل في حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

وتؤيد جنوب أفريقيا تأييداً كاملاً المفاوضات التي تسعى إلى تحقيق حل الدولتين وعمليات السلام المتفق عليها الرامية إلى ضمان قيام دولتين لهما مقومات البقاء تعيشان جنباً إلى جنب تحقيقاً للمصلحة المتبادلة لجميع شعوب المنطقة. ولا يمكن السماح بمواصلة تجاهل هذه المفاهيم المقبولة على الصعيد الدولي والسائدة منذ أمد طويل، ولا سيما فيما يتعلق بالتنصل من مسائل الوضع النهائي مثل الحدود، ووضع القدس وحق اللاجئين في العودة.

وكما ذكرنا إلى جانب دول أعضاء أخرى في مناسبات عديدة، فإن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم والأمن في الشرق الأوسط هو التوصل إلى اتفاق دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم، استناداً إلى عملية السلام المتفق عليها وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرجعيات الدولية، بما في ذلك مبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، على سبيل المثال لا الحصر.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تقيدت جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، لا يزال يساور جنوب أفريقيا قلق بالغ إزاء استمرار النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى نحو ما ذكره الأمين العام، تمّ عرض خطط لإنشاء أكثر من ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية أو الموافقة عليها في الضفة الغربية

وفي الوقت نفسه، تقرر الجمهورية الدومينيكية بضرورة استهلال عملية مصالحة فيما بين الفلسطينيين تتيح تحقيق الوحدة الوطنية اللازمة للنهوض بتطلعات البلد المشروعة وتمهد الطريق لعملية تحديد سياسي قائم على انتخابات حرة وشاملة للجميع. ونشجع القيادة الفلسطينية والمجتمع الدولي على توجيه جميع الجهود المبذولة صوب تعزيز الوحدة الوطنية ودعم العملية الانتخابية. وينبغي أن تكون إعادة بث الأمل في صفوف شباب فلسطين من أولويات السلطات، التي تتحمل المسؤولية عن إيجاد مستقبل أفضل لهم وللأجيال المقبلة.

ولا يزال قطاع غزة مسرحاً لأعمال عنف مستمرة تقوض حق الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء في العيش جنباً إلى جنب في كنف السلام والأمن. ومع أن الحالة الإنسانية في هذه المنطقة أقل حدة، فإن التهديد المستمر بحدوث أعمال عنف جديدة يجعلها أكثر هشاشة ويعوق التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الفقر، والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن أسباب رئيسية أخرى كآمنة وراء الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ولذلك، فإننا نؤيد خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٠ الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة، ونشجع البلدان المانحة على المساهمة في تمويلها الكامل من أجل تلبية أبسط الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال ويعملون على إرساء أسس التنمية للتححر منه.

وفي الختام، تكرر الجمهورية الدومينيكية التأكيد على إدانتها بشدة إطلاق الصواريخ على المناطق المأهولة بالسكان المدنيين. فلا مبرر على الإطلاق لشن تلك الهجمات العشوائية التي تؤدي بأرواح أناس حقيقيين وتحطم أحلامهم. ولا بد لنا أن نبذل كافة الجهود اللازمة للتوصل إلى تهدئة الوضع على نحو سريع، وشامل ونهائي. ونحث جميع الأطراف على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس من أجل ضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار وحماية السكان المدنيين.

لا ينبغي أن تحدده اعتبارات سياسية، بل ينبغي أن يستند إلى احتياجات سكان غزة. نحن نؤيد ونشيد بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في ضمان تلبية تلك الاحتياجات الحيوية للشعب الفلسطيني.

في الختام، ترحب جنوب أفريقيا بجهود المنسق الخاص لضمان إجراء انتخابات فلسطينية شاملة في المستقبل القريب. ونوه بقبول حماس للخطة الانتخابية المقترحة للرئيس عباس وندعو جميع الأطراف إلى ضمان إجراء انتخابات آمنة وشاملة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدايةً أن أشكر السيد ملادينوف على مداخلته والسيدة ريمر على شهادتها. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (A/74/938). بعد ثلاث سنوات من اتخاذ هذا القرار، تأسف فرنسا لعدم تنفيذه.

إن تقرير الأمين العام لا لبس فيه. هناك تكثيف غير مسبوق للأنشطة الاستيطانية، مع صدور قرارات تسمح بأكثر من ٢٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في مراحل مختلفة من عملية الموافقة، بالإضافة إلى ٨ ٠٠٠ وحدة أخرى تم طرحها للمناقشة منذ اتخاذ القرار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

تعيد فرنسا التذكير بأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتعارض مع القانون الدولي. إننا نشعر بالقلق بالغ إزاء استمرار الاستعمار في المناطق التي من المحتمل أن تقوض التواصل الإقليمي للدولة الفلسطينية المستقبلية، لا سيما في غيلو. ونشعر بالقلق إزاء التقارير المتعلقة ببناء وحدات سكنية جديدة في مناطق حساسة للغاية، كما هو الحال في مستوطنة نوف تسيون في القدس الشرقية وفي السوق السابق في البلدة القديمة بمدينة الخليل. وتشجب فرنسا أعمال البنية التحتية التي تهدف إلى تعزيز التكامل فيما بين جميع المستوطنات في منطقة القدس وبين تلك المستوطنات ووسط إسرائيل. لقد

المحتلة، بما في ذلك ٣٠٠ وحدة في القدس الشرقية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير وحدها. وفيما يتعلق بتوسيع المستوطنات غير القانونية، فقد أدت مصادرة الممتلكات الفلسطينية أو تدميرها أو هدمها إلى تشريد ٢٦٠ شخصاً، بمن فيهم ١٣٣ طفلاً.

بالإضافة إلى ذلك، يسلط تقرير الأمين العام الضوء على حوادث قوات الأمن الإسرائيلية في الخليل وهي تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية على المدارس رداً على الأطفال الذين يرشقون دورية عسكرية بالحجارة. لا يمكن السماح بمثل هذا الرد غير المتناسب وغير المبرر من جانب قوات الأمن الإسرائيلية ويجب إدانته. لا يمكننا السماح بأن يخاف الأطفال من الأماكن التي من المفترض أن تكون أماكن للتعليم واللجوء.

تشدد جنوب أفريقيا على أن تلك الإجراءات تقوض احتمالات السلام وتتعارض مع قرارات المجلس، مما يقوض مصداقيته فعلياً. إذا كان المجلس غير قادر أو غير راغب في دعم قراراته فإنه يفقد فعاليته. وسيواصل وفد بلادي في هذا الصدد الإصرار على التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وجميع قرارات المجلس الأخرى بشأن هذه المسألة.

إن الوضع في غزة يشكل مصدر قلق بالغ لجنوب إفريقيا. فلقد أدى تزايد التوترات مؤخرًا إلى المزيد من عمليات القتل وإدامة الصراع. تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى وقف تلك الهجمات العنيفة، والتي لا تدفع الطرفين إلا بعيداً عن بعضهما البعض وتقلل من أي أمل في إحياء المفاوضات.

وترحب جنوب أفريقيا بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ مجموعة التدخلات لصالح غزة من قبل لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة للفلسطينيين، وخاصة في تقديم خدمات الكهرباء والرعاية الصحية. مع ذلك، وبالرغم من تلك التدخلات، لا تزال الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية مزريّة. إننا نؤيد ما قاله الأمين العام بأن توفير الرعاية الصحية

أود أن أذكر بأنه لا يوجد بديل لاتفاق يتفاوض عليه الطرفان على أساس معايير متفق عليها دولياً. إن الحل القائم على دولتين، والذي تكون فيه القدس عاصمة لكلتا الدولتين، هو وحده الذي سيحقق تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال تمكينهم من العيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن وتحقيق سلام دائم في المنطقة. أي حل ينحرف عن المعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي سينتهي بالضرورة إلى الفشل.

لا يوجد وضع راهن على الأرض، بل يوجد تدهور للوضع لا يمكن تحمله على المدى الطويل؛ وهذا ليس في مصلحة أي من الطرفين. إنه يسهم في زيادة التوترات ويقوض حل الدولتين ويؤجل السلام الدائم، والذي لا يمكن إلا أن يغذي اليأس وإغراء التطرف.

ستظل ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أمراً حاسماً حتى يتم التوصل إلى سلام دائم يوفر حلاً عادلاً وواقعياً ودائماً لقضية اللاجئين. وترحب فرنسا في هذا الصدد بتجديد ولاية الوكالة لمدة ثلاث سنوات وتدعو إلى زيادة الحشد الدولي للتعويض عن عجزها المالي بحلول نهاية العام. ولقد قامت فرنسا من جانبها بمضاعفة مساهمتها للأونروا هذا العام.

بعد ثلاث سنوات من اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) حان الوقت لتنفيذه. إن مصداقية مجلس الأمن ومصداقيتنا جميعاً تعتمدان عليه. ويشير تقرير الأمين العام في هذا الصدد إلى قرار محكمة العدل الأوروبية المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن شرط وضع علامات على المنتجات الواردة من الأراضي الفلسطينية المحتلة والمستوطنات الإسرائيلية. إن تدابير وضع العلامات هذه تفي بمتطلبات القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) القاضية بتبني سياسة تمييزية. وستواصل فرنسا الانخراط لضمان تنفيذ هذا القرار.

ازداد تدمير الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها زيادة كبيرة هذا العام في القدس الشرقية والمنطقة جيم. ونلاحظ بقلق تدمير ٢٦ عنصراً من عناصر البنية التحتية الممولة من المجتمع الدولي، بما في ذلك عناصر تمولها دول الاتحاد الأوروبي، خلال الأشهر الثلاثة الماضية. أخيراً، الإعلانات المتكررة من جانب المسؤولين الإسرائيليين حول ضم المستوطنات أو أجزاء كاملة من الضفة الغربية تشكل مصدر قلق كبير. إذا تم تنفيذها فإنها ستشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي.

ولذلك نناشد السلطات الإسرائيلية أن تتخلى عن أي مشروع يؤدي إلى فرض الأمر الواقع المتعارض مع حل الدولتين. وسنبقى متيقظين تماماً لتطورات الوضع ومستعدين للرد، وذلك بالتعاون مع شركائنا الأوروبيين.

لا يزال الوضع في غزة هشاً. لقد أدانت فرنسا بشكل قاطع إطلاق الصواريخ من غزة على المناطق المأهولة بالسكان في إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي. ونعيد التذكير بالتزامنا الثابت بأمن إسرائيل. كما أننا ذكرنا بحق كل من الإسرائيليين والفلسطينيين في العيش في سلام وكرامة وأمن واستنكرنا الخسائر البشرية لكلا الجانبين. من المهم الآن أن يتم الاحترام التام لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر من خلال جهود مصر والمنسق الخاص.

بالإضافة إلى ضرورة احترام وقف إطلاق النار لن يكون هناك استقرار دائم في غزة دون رفع الحصار المقترن بضمانات أمنية موثوقة لإسرائيل أو دون عودة السلطة الفلسطينية، وذلك في سياق المصالحة الفلسطينية. إن إجراء انتخابات فلسطينية ذات مصداقية في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية سيكون خطوة أساسية نحو المصالحة الفلسطينية وتعزيز المؤسسات الفلسطينية المنشأة بموجب اتفاقيات أوسلو. أدعو في هذا السياق السلطات الفلسطينية إلى مواصلة جهودها لتحقيق ذلك، وأكد من جديد استعدادنا لدعمها في تلك الجهود.

الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقوض احتمالات إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض.

يمثل عام ٢٠١٩ عامًا قياسيًّا في تزايد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية المتقدمة منذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). هذا الأمر يبعث على قلق بالغ لنا. فنحن لا نزال نشعر بقلق شديد إزاء تزايد عدد عمليات الهدم والمصادرة للمباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك المشاريع الإنسانية التي يمولها المانحون، وطردهم الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن عمليات الهدم هذه أثرت أيضًا على ٢٦ بناية يمولها مانحون دوليون. ولذلك ندعو إسرائيل إلى إنهاء توسيع المستوطنات وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية ومصادرة الأراضي الفلسطينية وعمليات الإخلاء من المباني المملوكة للفلسطينيين وهدمها والاستيلاء عليها.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التصريحات المتكررة التي تشير إلى النية لضم وادي الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية المحتلة أو حتى الإعلان عن ذلك. لو تحولت هذه التصريحات إلى سياسة أو قانون حكومي فعلي فسيشكل ذلك انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي. إننا ننصح بقوة أية حكومة إسرائيلية بعدم اتخاذ أية خطوات في هذا الاتجاه لأنها ستكون لها تداعيات سلبية خطيرة على جدوى حل الدولتين وعملية السلام بأكملها.

ونعيد التأكيد على أن ألمانيا ستواصل التمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ولن نعترف بأية تغييرات على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك التغييرات المتعلقة بالقدس، بخلاف تلك المتفق عليها بين الطرفين.

يجب تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالكامل، ليس فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية فحسب بل وأيضًا فيما يتعلق

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية والسيدة ريمر على ملاحظاتها.

لقد مرت ثلاث سنوات على اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولكن كما يلاحظ الأمين العام في تقريره الأخير (A/74/938) فإن الحالة على الأرض تدهورت بشكل مستمر خلال تلك الفترة. نشكر الأمين العام على تقريره المتوازن. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء ملاحظاته المتعلقة بتنفيذ القرار والحالة الراهنة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

تظل ألمانيا ملتزمة التزامًا ثابتًا بحل تفاوضي قائم على دولتين ومستند إلى المعايير المتفق عليها دوليًا. وما زلنا نعتقد أن حل الدولتين هو الحل الوحيد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني القابل للتطبيق والذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية، ويلبي طموحات الفلسطينيين في الدولة والسيادة، وينهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، ويحل كل قضايا الوضع الدائم ويضمن المساواة في الحقوق لجميع السكان.

نحن ندعم أي جهد يهدف إلى إحياء العملية السياسية طالما أنه يتماشى مع القانون الدولي ويضمن حقوقًا متساوية ومقبولة لدى الطرفين، الإسرائيليين والفلسطينيين. ومع ذلك، فإن الأعمال الانفرادية أو خلق حقائق على الأرض لا تساعد في التوصل إلى حل عادل ودائم ولا تؤدي إلى سلام دائم. ولذلك ندعو جميع أطراف الصراع، وكذلك جميع أصحاب المصلحة الدوليين، إلى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير تهدد بتقويض إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس قيام دولتين ووفقًا للمعايير المتفق عليها دوليًا.

من بين العقبات الرئيسية التي تعترض التوصل إلى تسوية سياسية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني استمرار الاحتلال الإسرائيلي واستمرار أنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. إننا نؤكد من جديد موقفنا بأن أنشطة الاستيطان

الصحية والتعليم. ويوصف ألمانيا أكبر مانح ثنائي فإنها تظل ملتزمة بالأونروا التزاماً ثابتاً وتواصل المساهمة بشكل كبير في ميزانية الأونروا. على خلفية الوضع المالي الحرج للأونروا، نشجع المانحين الآخرين على أن يواصلوا بالمثل دعمهم المالي للوكالة من خلال صرف الأموال التي تعهدوا بها.

السيدة فان فليبرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص، السيد نيكولاي ملادينوف، وكذلك السيدة رايمر على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونرحب بالممارسة المستمرة المتمثلة في تلقي تقريرين مكتوبين كل عام.

يوافق تاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر الذكرى السنوية الثالثة لاتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ولا يوجد سبب يدعو إلى التفاؤل. الوضع على الأرض متعثر، مما يجعل الحل يبدو بعيداً أكثر من أي وقت مضى. ويؤسفنا أن نلاحظ أن التطورات السلبية على أرض الواقع تسير جنباً إلى جنب مع التشكيك في المبادئ القانونية الأساسية التي تقوم عليها تسوية الصراع.

إن أحد المبادئ القانونية الأساسية هو عدم شرعية سياسة المستوطنات. الموقف البلجيكي، وعلى نطاق أعم الموقف الأوروبي، واضح في هذا الصدد. فبناء المستوطنات انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). إنه يجعل احتمالات حل الدولتين أكثر بعداً.

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أنه منذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يتم اتباع سياسة الاستيطان في الضفة الغربية بخطى ثابتة، والتي تستهدف مواقع رمزية بشكل خاص، مثل مدينة الخليل القديمة أو القدس الشرقية. يتم تنفيذ سياسة الاستيطان من خلال إجراءات مثل عمليات الهدم والإخلاء، والتي زاد عددها الإجمالي زيادة حادة على مدار العامين الماضيين، وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٩. إننا ندعو إسرائيل إلى وضع حد لهذه السياسة. ونؤكد في هذا السياق أيضاً على أهمية الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس. إننا نعيد

بأعمال الإرهاب والعنف ضد المدنيين والتحريض والإجراءات الاستفزازية والخطاب التحريضي. نحن نرحب بأن تقرير الأمين العام يركز أيضاً على هذه العقبات أمام تحقيق السلام ونشاطه قلقة البالغ إزاء استمرار أعمال العنف والهجمات الإرهابية ضد المدنيين والتحريض والخطاب والأعمال الاستفزازية.

إن ألمانيا تدين بأشد العبارات الممكنة جميع الهجمات على إسرائيل، بما في ذلك الإطلاق المتكرر للصواريخ من غزة على إسرائيل. يجب على حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل. لا يوجد مبرر لإطلاق الصواريخ على إسرائيل أو أي شكل آخر من أشكال الإرهاب. إننا نظل ثابتين في التزامنا بأمن إسرائيل ونؤكد على حقها في الدفاع عن النفس والرد بشكل مناسب ومتناسب على الهجمات التي تُشن على أراضيها. ومع ذلك، يجب إجراء تحقيقات شاملة في الحوادث التي وقعت مع ضحايا مدنيين أبرياء وضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي.

أود أن أقول كلمة عن الوضع في غزة. إن التصعيدات العسكرية الخطيرة الثلاثة في غزة وحوادثها في عام ٢٠١٩ تثير قلقاً شديداً وتسلط الضوء على الضرورة الملحة لإيجاد حل دائم وطويل الأجل للأزمة الإنسانية والاقتصادية المستمرة في غزة. إننا ندعو كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى القيام بدورهما لتحسين الوضع في غزة. ونرحب في هذا السياق بالمناقشات الداخلية الفلسطينية الجارية حول إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة، لأن هذا قد يعطي شرعية ديمقراطية متجددة ويعزز الوحدة الوطنية.

قبل أن أختتم بياني، أسمحوا لي أيضاً أن أقول كلمة عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ترحب ألمانيا بتجديد ولاية الأونروا لمدة ثلاث سنوات مع استمرار إسهام الأونروا في تحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات

فيه مدينة القدس عاصمة لكلتا الدولتين، وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً.

وستواصل بلجيكا العمل لتحقيق تلك الغاية من أجل تلبية التطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين.

السيد إيسونو مينغونو (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):
كما هو الحال دائماً، نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، على الإحاطة الواضحة والشاملة جداً التي قدمها هذا الصباح. وبمتابعة عمله وعمل فريقه عن كثب في العاملين الماضيين، لاحظنا تفانيهما الكبير ونزاهتهما والتزامهما، وكلها صفات جديرة بالثناء. ونشجعهما على مواصلة السير على هذا الدرب من أجل تيسير عمل المجلس فيما يتعلق بالمنطقة. ونشكر السيدة رابمير كذلك على إحاطتها الإعلامية.

ونرحب بالنظر في الطلب الذي تقدم به العديد من الأعضاء مراراً وتكراراً لتلقي تقارير خطية بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وغيرها من التقارير المقدمة إلى المجلس بشأن بنود أخرى مدرجة في جدول أعماله، قبل الاجتماعات ذات الصلة، من أجل تجنب إمكانية حدوث خطأ في التحليل. وأعتقد، على افتراض عدم حدوث أي حالات طوارئ خلال الفترة المتبقية من هذا الشهر، أن هذا سيكون آخر بيان يدلي به وفد بلدي بشأن قضية فلسطين. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مجدداً عن قلقنا العميق إزاء عدم إحراز أي تقدم ملموس على مدى السنتين الماضيتين سواء في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني أو في العلاقة بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية. فعندما بدأت غينيا الاستوائية فترة عضويتها في مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير من العام الماضي، تزامن ذلك مع الذكرى السنوية الأولى لصدور القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي ذلك الوقت، لم يكن هناك أي دليل على حدوث أي تحسن

التأكيد على قلقنا البالغ إزاء الإعلانات المتعلقة باحتمال الضم الأحادي الجانب لكل الضفة الغربية أو لجزء منها. هذا الضم غير قانوني بموجب القانون الدولي ولن تعترف به بلجيكا.

أخيراً، نؤكد من جديد قلقنا الشديد إزاء الزيادة المثيرة للانزعاج في عمليات الهدم ومصادرة البنية التحتية والمشاريع الإنسانية في المنطقة جيم. إننا نحث السلطات الإسرائيلية على وضع حد لهذه الممارسة وإصلاح الأضرار المتكبدة أو منح التعويضات عنها.

لا يزال الوضع الأمني في غزة بالغ الهشاشة. إننا نذكر بالالتزام الشديد الأهمية باحترام الأطراف لقواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل تجنب أحداث عنف أخرى. ويجب إجراء تحقيقات شاملة في الاتهامات الموجهة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان الدولية.

إننا نعيد التأكيد على أهمية احترام الحق في الاحتجاج السلمي وعلى مسؤولية منظمي الاحتجاجات عن ضمان الطابع السلمي لهذه المظاهرات.

لن يكون هناك حل دائم في غزة دون عودة السلطة الفلسطينية. ومن هذا المنطلق نكرر دعوتنا للفصائل الفلسطينية إلى الانخراط في عملية المصالحة بحسن نية. ونحث القادة الفلسطينيين على العمل من أجل بناء مؤسسات قوية وشاملة وديمقراطية وخاضعة للمساءلة، والتي تقوم على أساس احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ومن المهم أن تجري الانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة. وندعو جميع الأطراف، بما في ذلك إسرائيل، إلى تسهيل العملية من أجل بلوغ هذه الغاية.

نحن ما زلنا على قناعة بأنه لا يوجد خيار آخر سوى الحل التفاوضي، القائم على التعايش بين دولتين والذي تكون

قوية وقطعية تعطي الأولوية لمصالح الشعب بأكمله بدلا من تلك الخاصة بفرادى الفصائل. فلا بد أن تتحد فلسطين وتعالج المسائل بما يمكن شعبها من العيش حياة كريمة وآمنة، فضلا عن كفالة تحقيق الازدهار للأجيال الحالية والمقبلة. وفي ذلك الصدد، نؤيد جهود مصر، التي تواصل إلى يومنا هذا العمل مع الطرفين.

وكما فعلت في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8449)، أود أن أذكر الطرفين بأن هناك فترات عصيبة في تاريخ نزاعهما، بما في ذلك أحداث دموية ومدمرة للغاية، ومع ذلك لم تحقق إسرائيل الأمن الذي تسعى إليه ولم تنشأ دولة فلسطينية تعترف بها إسرائيل والمجتمع الدولي أيضا. وبالتالي، فإن العنف ليس الخيار الأفضل لحل هذا النزاع ولن يكون كذلك أبدا. ونرى أن من حق كلا الطرفين العيش في سلام وأمن.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على موقف غينيا الاستوائية المؤيد، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك الدولية السارية، للحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ١٩٦٧، والقدس عاصمة لكلتا الدولتين، وهو حل يُتفق عليه بالكامل من خلال المفاوضات بين الطرفين ويكفل التعايش الآمن والود والوثام مع البلدان الأخرى في المنطقة.

السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد نيكولاي ملادينوف على تقريره الزاخر بالمعلومات عن الحالة في الشرق الأوسط والأراضي الفلسطينية المحتلة، كما استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة أديل رايمر.

ولا يسعنا سوى أن نتفق مع الاستنتاج الرئيسي للمنسق الخاص بأن الاتجاهات السلبية فيما يتعلق بالتوصل لتسوية في الشرق الأوسط ليست طاعية فحسب، ولكنها تقترب من نقطة حرجة. ولقد رأينا في الآونة الأخيرة تحولات خطيرة في هذا الاتجاه مع تزايد اتخاذ خطوات انفرادية وإجراء تنقيحات عدوانية لاتفاقيات مبرمة سابقا. وقد أكد التصويت في الجمعية العامة

يُذكر بشأن مطالب القرار، واليوم، بعد مضي ثلاث سنوات، لم يتغير شيء تقريبا.

ووفقا للتقرير المعروض علينا (S/2019/938)، لم تشهد الحالة في الميدان إلا تدهورا خلال السنوات الثلاث الماضية. فقد توسعت المستوطنات توسعا كبيرا وتسارعت أعمال الهدم واستمرت أعمال العنف والتحرّض. ونلاحظ أن هذا الوضع ظل يُسهم في التوتر بين الطرفين، مما يعرض حياة الإسرائيليين والفلسطينيين للخطر ويزيد بشدة من زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة. وتعتبر غينيا الاستوائية، بوصفها بلدا تربطه علاقات ودية مع كل من إسرائيل وفلسطين، ووفقا للقانون الدولي، أن الأنشطة الاستيطانية عقبة في طريق السلام وأن توسيع نطاقها يشكل تهديدا مؤكدا للاستمرار الفعلي للحل القائم على وجود دولتين. ولذلك فإننا نحث حكومة إسرائيل، تمشيا مع هدفها المعلن ورغبتها في التوصل إلى حل للنزاع، على التخفيف من صرامة سياساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك عن طريق وقف هدم منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم وجميع أنشطتها الاستيطانية بوجه عام. غير أننا ندرك أيضا أن لإسرائيل الحق في الدفاع المشروع عن النفس.

وكما نعلم جميعا، فإن معظم الهجمات الإسرائيلية على غزة عبارة عن ردود أفعال، وإن كانت غير متكافئة في بعض الأحيان، على أعمال المتمردين من داخل قطاع غزة نفسه. ويجب على حماس، بوصفها القوة الفلسطينية الأكبر في المنطقة، أن تتخلى عن طريق السلاح والإرهاب وتعمل بجد لمنع ارتكاب أي أعمال استفزازية أو شن هجمات تستهدف المناطق المدنية في إسرائيل. وهذه الهجمات، والتبادلات غير المقبولة على مدار السنوات الماضية، هي السبب الرئيسي لانعدام الأمن ونقص الخدمات وجميع التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها سكان المنطقة اليوم. وفي ذلك الصدد، نحث النخبة السياسية الفلسطينية على العمل بجدية للتوصل إلى مصالحة فلسطينية

عبر قطاع غزة بشكل دوري والسخط يزداد بين أوساط عامة الفلسطينيين والعرب. ولا يزال النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وهدم منازل الفلسطينيين يشكّلان مصدري خلاف مستمرين واتساع نطاقهما مذكور في تقرير الأمين العام الأخير ذي الصلة (S/2019/938). في ظل هذه الظروف، من المهم أكثر من أي وقت مضى تعبئة جهود ممثلي المجتمع الدولي الذين لديهم مواقف بناءة لدعم الأسس المعترف بها عمومًا للتسوية في الشرق الأوسط. ونريد تنسيق جهودنا مع أصحاب المصلحة الدوليين المؤثرين ومع الأمم المتحدة. ومن الضروري مواصلة العمل مع شركائنا الفلسطينيين والإسرائيليين ومع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسيسدو إيفاد مجلس الأمن بعثة إلى المنطقة مناسبة من حيث التوقيت في هذا الصدد.

ومن أجل تهدئة الحالة وتهيئة الظروف المواتية للسعي لإيجاد حلول سياسية، فإننا نحث الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على الامتناع عن التصريحات أو التصرفات العدوانية. ونعتبر النشاط الاستيطاني وهدم المنازل الفلسطينية والهجمات على غزة والإعلانات بشأن خطط ضم غور الأردن غير مقبولة وكذلك الهجمات الصاروخية على الأراضي الإسرائيلية والتحريض على أعمال العنف.

تتمتع إسرائيل وفلسطين بأهمية دينية مهمة لملايين أتباع الديانات التوحيدية. وتتمتع مدينة القدس بوضع فريد، وهي مكان تظهر فيه الحاجة إلى إيجاد سبل لضمان التعايش السلمي بين أتباع جميع الأديان. ونريد أن نشير في هذا الصدد إلى الدور التاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية بصفتها الوصي على الأماكن المقدسة في القدس. إن إحلال سلام دائم في هذه الأماكن يصب في مصلحة جميع المسيحيين والمسلمين واليهود.

كما نعتبر أنه من الأهمية بمكان دعم الأونروا. وقد قلنا مرات عديدة أن لأنشطة الأونروا بعدين سياسي وإنساني، ولها تأثير في استقرار الأراضي الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط. في

على مجموعة القرارات بشأن الشرق الأوسط سواء هذا الشهر أو في الشهر الماضي إجماع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المبادئ المعترف بها عمومًا للتوصل إلى تسوية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وما برحت روسيا تؤيد التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية التي تنص على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة الأراضي داخل حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونختلف تمامًا مع القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة مؤخرًا بعدم اعتبار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية بعد الآن انتهاكًا للقانون الدولي، تحت ذريعة أنها تسلم بما تسميه الحالة الحقيقية على أرض الواقع. وهو قرار يتمشى مع قراري إدارة الولايات المتحدة بشأن القدس والاعتراف غير المشروع بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، وكلها تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. وفي ذلك السياق، نؤكد مرة أخرى أن مرتفعات الجولان هي بلا شك جزء من الأراضي السورية. ونرى أن المحاولات الرامية إلى حذف مهمة إيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني من جدول الأعمال ستؤدي إلى نتائج عكسية. والوسيلة الناجعة الوحيدة لحل جميع المنازعات القائمة تتمثل في إجراء المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ونرى أنه من غير المجدي، بل والخطير، التخلي عن استئناف المفاوضات والاستعاضة عنها بمبادرات اقتصادية ما هي سوى حلول تسكينية.

وللأسف، نحن ندور في حلقات مفرغة في مناقشاتنا الأخيرة بشأن هذا الموضوع، مكررين نفس الإجراءات يوما بعد يوم. ولا يزال عدم التوصل لحل حتى الآن للمشكلة الفلسطينية، وهو أمر أساسي بالنسبة للمنطقة بأسرها، يغذي الاتجاهات المتطرفة في الداخل والخارج. فالاشتباكات المسلحة تندلع

أعمال العنف، بما في ذلك الأعمال الإرهابية والاستفزاز والتحريض. وخشية أن نرفض أن يكون إطلاق الصواريخ شيء آخر غير عمل عنف، يجب أن نتذكر أن ملايين الإسرائيليين يعيشون تحت تهديد الهجوم كل يوم. ومنذ أكثر من شهر بقليل، كانت السيدة رايمر واحدة من بين العديد من الإسرائيليين المحاصرين في ملجأ من القنابل في منزلها حيث سقط أكثر من ١٥٠ صاروخاً أطلقتها حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية حولهم. وخلال تلك الأنواع من الهجمات، لا يمكن للإسرائيليين مغادرة منازلهم، ولذلك فهم لا يغادرونها. ومن المستحيل خلال تلك الهجمات العيش حياة طبيعية، ولذلك فإن حياتهم ليست كذلك. ومن نافلة القول إن إطلاق الصواريخ غير الموجهة يؤثر على الإسرائيليين والفلسطينيين، لكنني أشعر أنه يجب علي أن أقول ذلك. وفي غزة، اضطرت النساء الفلسطينيات إلى اللجوء إلى أماكن أخرى، حيث كانت الصواريخ التي يطلقها الإرهابيون من الأحياء المدنية المزدحمة تحلق في سماء المنطقة. ويشكل هذا التهديد المستمر بالهجوم الواقع المؤلم للحياة اليومية لمئات الآلاف من الناس الإسرائيليين منهم والفلسطينيين. إن التهديد المستمر المتمثل في هذا العنف الذي يتعرض له الكثيرون هو ما يحول دون إمكانية تحقيق سلام دائم.

وعلاوة على ذلك فإن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يدين بوضوح أعمال العنف هذه. لذلك يجب أن أتساءل: هل سيدينها المجلس أيضاً؟ هل سيأخذها على محمل الجد؟ وفي حين أن المعاملة السيئة لإسرائيل في أروقة الأمم المتحدة أصبحت الآن شائعة إلى درجة أنها لم تعد ملحوظة، فإن ما يلفت النظر حقاً هو صمود شعب إسرائيل. لأنه على الرغم من العيش بين دوي انفجار الصواريخ، فإن أبناء شعب إسرائيل يعزز الحرية ويدافع عنها. فهم يبنون الجامعات ويفوزون بجوائز نوبل ويجرون أبحاثاً مبتكرة. وإسرائيل ضوء ساطع للعالم. هل يجب إدانتها؟ لا، بل يجب محاكاتها. إن روح التصميم والصمود في مواجهة

هذا الصدد، فإننا نعتبر محاولات تشويه سمعة الأونروا وحرمانها من تمويلها أمورا قصيرة النظر. ومن السذاجة والخطورة الأمل في أن تختفي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين باختفاء الوكالة، ونأمل ألا يؤثر تغيير قيادة الوكالة على أنشطتها التي ظهرت أهميتها وفعاليتها على مدى عقود.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سادلي الآن بيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر السيد ملا دينوف على إحاطته. وكما هو الحال دائماً أثناء تناوله العملية السياسية فإنه لم يغفل أبداً رفاهية الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وأود أيضاً أن أشكر مقدمة الإحاطة الثانية السيدة أديل رايمر. إننا نتحدث في كثير من الأحيان بدون فهم حقيقي للآثار الإنسانية للعنف الذي مصدره غزة. وخلال موسم الأنوار هذا، من المهم للمجلس تقييم الأشياء التي نراها بوضوح والأشياء التي لا نراها. وما يجب علي الإشارة إليه مرة أخرى هو كيف يبدو المجلس غير راغب أو غير قادر على رؤية حقيقة أن الإسرائيليين يعيشون في خوف دائم من الهجوم. وبدلاً من الاعتراف بذلك الواقع، فإن المجلس يتسامح مع سلسلة لا نهاية لها من الإدانات لإسرائيل. لكنني لن أؤيد ذلك. فقد قلت ذلك من قبل وسأقولها مرة أخرى اليوم، إن إسرائيل ليس لديها صديق أفضل من كيلي كرافت. ولن يندعش أحد في هذه القاعة إذا سمعني أقول إن إدارة ترامب تعارض بشدة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). لأنه انفرادي وينتقد بشكل غير عادل إسرائيل. ولو كنت سفيرة وقت التصويت على مشروع القرار لاستخدمت حق النقض ضده. ولن نزيد من قدر هذا القرار بإجراء المزيد من المناقشة لمضمونه.

لكن، وفي ضوء التعليقات التي سمعناها هذا الصباح بشأن الهجمات الصاروخية التي تهدد الأبرياء، سيكون من المفيد استكشاف أحد عناصر هذا القرار. إن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لا لبس فيه فيما يخص أحد الجوانب المهمة. فهو يدين جميع

وأريد هنا أن أرسم خارطة لواقعنا يمكن تلخيصها في كلمتين: الحبس للفلسطينيين وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. عندما أقول "حبس"، قد يفكر أعضاء المجلس وعن حق في المليون فلسطيني المحاصرين في قطاع غزة. لكن الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، كانوا محصورين في المناطق التي كانوا يعيشون فيها بالفعل في عام ١٩٦٧. وفي المنطقة المسماة جيم التي تمثل ٦٠ في المائة من الضفة الغربية وتشمل غور الأردن الغني بالموارد، تم التخطيط لتخصيص نحو ١ في المائة فقط للتنمية الفلسطينية، بينما يتم إدماج ٧٠ في المائة من المنطقة داخل حدود المجالس الإقليمية للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. وبالمثل، لم تخصص سوى ١٣ في المائة من القدس الشرقية، وقد تم بناء معظمها بالفعل، لتشييد المباني الفلسطينية، بينما صودرت ٣٥ في المائة من الأراضي في القدس الشرقية لصالح الاستيطان الإسرائيلي. والغرض من تلك السياسة واضح وضوح الشمس - وهو الحصول على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين. فالضم غير الشرعي للأراضي الفلسطينية ليس بالنتيجة غير المتوقعة للاحتلال الإسرائيلي. إنه هدفها الشامل.

فقبل ثلاث سنوات، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، معيدا فيه التأكيد على الإجماع الدولي بشأن إقامة سلام عادل ودائم استنادا إلى القانون الدولي ومحددات التزامات الطرفين والمجتمع الدولي ككل. ولو كان هناك إنفاذ ومساءلة، فإنني أؤكد للمجلس أن تقرير الأمين العام اليوم سيكون مختلفا بكل تأكيد. وبدلا من ذلك، استمرت الاستثنائية الإسرائيلية والإفلات من العقاب، مما شجع إسرائيل على مواصلة وترسيخ احتلالها غير القانوني على حساب حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. فالسلام يتطلب إعمال تلك الحقوق، لا قبول إنكارها المستمر.

وقد اتخذت الجمعية العامة هذا الصباح القرار ١٣٩/٧٤ بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حقه

التهديد هي التي تبقى الأمل في حل سلمي يعزز ويحمي أمن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. لكن هذا الحل لن يتشكل إلا عندما يتمكن الطرفان من العودة إلى طاولة المفاوضات. ولكي يحدث ذلك، يجب على المجلس والطرفين المعنيين التعامل بجدية أكبر مع التهديد المتمثل في العنف من غزة، وخاصة من حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني. لذلك عندما تكون مهمتنا صعبة والعالم السياسي قائما، فلنكن أولئك الذين يشعلون الشموع لإنارة الطريق.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. ونشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2019/938). كما استمعنا إلى إحاطة السيدة رايمر.

في الوقت الذي يستعد فيه المسيحيون في جميع أنحاء العالم للاحتفال بعيد الميلاد، ينضم إليهم المسيحيون الفلسطينيون في تزيين الأشجار وغناء التراتيل والصلاة من أجل السلام في الأرض المقدسة وفي جميع أنحاء العالم. لكن حقيقة الاحتلال لم تستثنهم حتى في هذه الفترة الخاصة من العام. ومنعت إسرائيل الفلسطينيين المسيحيين من غزة من الاحتفال بعيد الميلاد في بيت لحم والقدس، وهما المدينتان التوأمين اللتان يفصل بينهما، ولأول مرة في التاريخ، جدار مشين. وبينما يستعد الفلسطينيون للترحيب بعام آخر، لا يبدو أن محتهم ستنتهي قريبا. فلا يزالون يخشون على حياتهم وعائلاتهم ومنازلهم ومستقبلهم. ومع ذلك يجدون كل يوم الشجاعة للمثابرة. والشعب الفلسطيني شعب صامد للغاية. حيث أنه ظل صامدا في وجه الشدائد مع الأمل في أن يتمكن من العيش والازدهار على أرضه بكرامة وحرية.

اتخذوا على مدى السنوات العشر الماضية - هما القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لوقف الحرب العدوانية ضد شعبنا في غزة في عام ٢٠٠٩، والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وبالمثل، لم تصدر سوى ثلاثة بيانات رئاسية تتعلق بفلسطين وإسرائيل من بين ٢٧١ بياناً رئاسياً اعتمدت على مدى العقد الماضي - ثلاثة فقط من أصل ٢٧١ بياناً.

وبالتالي، فإن الادعاءات بأن الأمم المتحدة تفرد إسرائيل بعدد هائل من القرارات انتقائية ومضللة في أحسن الأحوال، ومتحيزة في أسوأ الأحوال، إذ أن تلك الادعاءات تتجاهل الحالة في المجلس حيث العكس هو الصحيح، وتتم عرقلة أي جهد للتصدي لازدراء إسرائيل الصارخ للقانون الدولي ولسلطة المجلس وقراراته، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، كما ورد مرة أخرى في تقرير الأمين العام.

ولم يتخذ مجلس الأمن أي قرار بشأن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بموجب الفصل السابع، على الرغم من أن أكثر من ٥٠ في المائة من القرارات المتخذة بشأن النزاعات الأخرى في السنوات الـ ١٠ الماضية كانت بموجب الفصل السابع. فلا يتعلق أي من الـ ٥٠ في المائة من القرارات الـ ٦٣٦ اتخذت بموجب الفصل السابع على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، على الرغم من أن الوضع يبرهن على الحاجة إلى مثل هذا المسعى.

إن مصير المنطقة يتوقف إلى حد كبير على قدرة المجتمع الدولي على إثبات أن الإرادة الدولية لتحقيق السلام أقوى من إرادة إسرائيل لاستعمار الأرض الفلسطينية. إننا ندعو المجلس وجميع الدول إلى العمل الآن لتعزيز المساءلة والعدالة والحرية والسلام من أجل الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي والأجيال المقبلة والسلام والأمن الإقليميين والعالميين والنظام الدولي القائم على القواعد.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتوقف لحظة للإعراب عن تقديرنا العميق لأعضاء مجلس الأمن المنتهية فترة عضويتهم

في دولته المستقلة. وقد حظي القرار بتأييد أكثر من ٩٠ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بتصويت ١٦٠ عضواً مؤيدين للقرار وخمسة معارضين له. فهل هذا التأييد لحقنا في تقرير المصير، وهو مبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وكان سياسة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية منذ الرئيس ويلسن، تعبير عن التحيز ضد إسرائيل؟ هل يمكن وصف القرارات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين والتسوية السلمية للنزاع والقدس أو رفض المستوطنات الإسرائيلية بأنها معادية لإسرائيل؟

إن قرارات الجمعية العامة بشأن فلسطين راسخة الجذور في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان وقرارات المجلس نفسه. ومع ذلك، وصفت بسخرية بأنها متحيزة وانفرادية، إذ وصف الممثل الإسرائيلي البلدان التي تشكل الجمعية العامة بأنها "مفلسة أخلاقياً". إن الجمعية العامة ليست مفلسة أخلاقياً. الذين يحتلوننا ويروجون للاحتلال هم المفلسون أخلاقياً. والجمعية العامة أكثر عالمية وتمثيلاً اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى. لذلك لا يمكن لإسرائيل أن تحتفل بالقرار ١٨١ (د-٢) - كما احتفل به الممثل الإسرائيلي وقبل وقت ليس بالبعيد في الجمعية العامة - وتشيد بالجمعية العامة على اتخاذه قبل ٧٠ عاماً، بينما ترفض جميع القرارات الأخرى التي اتخذت منذ ذلك الحين. ولا يمكن التغاضي عن نهج إسرائيل الانتقائي للغاية تجاه قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، بمطالبتها بالحقوق ورفض الالتزامات، أو تشجيعه.

فالادعاء بأن الأمم المتحدة تتخذ عدداً غير متناسب من القرارات بشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني تشويه يتجاهل الحقائق الرئيسية والسياق ذي الصلة. ويجب أن ينظر إلى أي إشارة إلى عدد القرارات التي تتخذها الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في سياق شلل مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بالنزاع. فهناك يكمن الاختلال والتحيز الحقيقيين.

ففي العقد الماضي اتخذ مجلس الأمن قرارين فقط، من أصل ٦٣٦، بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني - قراران فقط

المنطقة. ويضطلع وكلاء النظام بدور محوري في تلك الاستراتيجية. إذ يثون الرعب ويمارسون العنف بحق المدنيين الأبرياء، حيثما كانوا. ولا يكتث وكلاء النظام بالمدنيين في البلدان المضيفة. بل يستخدمونهم كدروع سعيًا إلى تحقيق فكر طهران المتطرف. ويعرضون الأبرياء للصدمات ويقومون بإيذاء الضعفاء.

ولهذا، فمن الصعب أن يكون المرء مدنياً في إسرائيل بجوار الحدود. ومن الصعب أن نكون من المدنيين في قطاع غزة، والعراق، ولبنان، واليمن وسوريا. ويقترب النظام الإيراني انتهاكات بحق المدنيين على جانبي حدود قطاع غزة على السواء. ويوفر التمويل لحماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية. ويقدم إليهما التوجيه لتسديد الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين. ويساعد حماس على استخدام الأموال التي يقدمها بعض أعضاء المجلس لبناء أنفاق وصواريخ الرعب، بدل المستشفيات والمدارس.

وفي الأسبوع الماضي، صدرت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٠ في هذا المبنى، بهدف توفير مئات الملايين من الدولارات لقطاع غزة. ونأمل أنها ستخصص لمساعدة سكان غزة. ولكن ذلك لن يحدث. بل بوسعي أن أؤكد للحاضرين أنها ستبذل مرة أخرى في تعزيز مخططات متطرفة من خلال اتباع أساليب إرهابية وإيذاء المدنيين، الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ومع أن ثمة حاجة إلى الأموال في غزة، فلنكن على يقين من أنها لن تخدم الغرض المنشود منها ما دامت حماس في السلطة بدعم من إيران.

وكان أمير أبو عون البالغ من العمر تسعة عشر عاماً من بين آلاف الأشخاص الذين خرجوا إلى الشوارع في جباليا، احتجاجاً على سياسات حماس في آذار/مارس. وتعرض في اليوم الأول من المظاهرات السلمية للضرب على يد قوات حماس. وفي اليوم الثاني، احتُجز لمدة خمسة أيام حرم إبائها من الطعام وتعرض مرة أخرى للضرب. فالجمهورية الإسلامية لا تكتث بالمدنيين في قطاع غزة؛ بل كل ما يهمها هو فكرها المتطرف.

لإتمامهم خدمتهم في المجلس بنهج متميز يقوم على المبادئ. ونشكر ونهنئ وفود الكويت وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية وبيرو وبولندا. وأتمنى للجميع موسم أعياد سعيد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيسة، على توليكم دوركم بصفتكم رئيس مجلس الأمن. فقد كان لقيادتكم ووضوحكم الأخلاقي بالفعل أثراً ملطفاً على عمل المجلس، وأنا على يقين من أنهما سيواصلان ذلك الأثر.

وأشكر السيد ملا دينوف على إحاطته، وكذلك أشكر السيدة رايمر على إطلاعنا على قصتها المؤثرة اليوم. لقد كانت شهادتها الشجاعة مؤثرة وملهمة. وأمل أن يأخذها أعضاء المجلس بجديّة ويتأثروا بها.

فقد أوضحت شهادة السيدة رايمر كيف ظلت حماس التي تمولها إيران وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية ترزعان المدنيين الذين يعيشون على حدود قطاع غزة لأكثر من عقد من الزمن. فلم يعرف جيل بأكمله الحياة من دون أن يكون متنبهاً في جميع الأوقات إلى مكان وجود أقرب ملجأ من القنابل. جيل بأكمله يعاني من الصدمة الناجمة عن الخوف من أن الضجيج الذي يسمع في الليل يأتي من نفق من أنفاق الإرهاب يجري حفره تحت الأسرة.

لقد ذكرنا أعضاء المجلس اليوم، كما ذكرنا مراراً من قبل، أن من الصعب أيضاً أن نعيش على الجانب الآخر من الحدود، وهم على صواب. فمن الصعب فعلاً أن يكون المرء مدنياً في قطاع غزة. والواقع أن من الصعب أن يكون المرء مدنياً في جميع الأماكن التي طالتها مخالب النظام الإيراني التي تبث الرعب. ويعمل النظام الإيراني بلا هوادة لفرض ثورة ذات طابع متطرف وخطير في

كما يرتكب النظام الإيراني انتهاكات بحق المدنيين في اليمن. فأموال النظام تُسلّح قوات الحوثيين وتدرّجهم. ويحمل علم الحوثيين شعار: "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، والنصر للإسلام". وهو الخطاب ذاته بالضبط الذي تردده الجمهورية الإسلامية. ويتيح النظام الإيراني للحوثيين استخدام الأسلحة التي يزودهم بها لتسليح صغار الأطفال. ويُعدّ الحوثيون في صفوف قواتهم أكثر من ١٨ ٠٠٠ من الأطفال الجنود. إن الأزمة في اليمن هي أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. إذ يحتاج زهاء ٨٠ في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم ما يفوق ١٢ مليون طفل. ودعم النظام الإيراني للحوثيين مسؤول عن إطالة أمد هذه الأزمة. فالجمهورية الإسلامية لا تكتث بالمدنيين في اليمن؛ بل كل ما يهمها هو فكرها المتطرف.

وسوريا مثال آخر عن ذلك. إذ تم نشر كل من قوات حرس الثورة الإسلامية البرية، وفيلق القدس وأجهزة الاستخبارات بهدف إبقاء بشار الأسد في السلطة، مهما كان الثمن - بلايين الدولارات - حتى وإن أزهقت أرواح ٤٠٠ ٠٠٠ من المدنيين السوريين في الحرب الأهلية، وقد لقي العديد منهم حتفه على يد أشخاص درجهم النظام الإيراني، وبأسلحة قد زودهم بها. وأكرر مرة أخرى أن الجمهورية الإسلامية لا تكتث بالمدنيين في سوريا؛ بل كل ما يهمها هو فكرها المتطرف.

ويرتكب النظام الإيراني انتهاكات حتى بحق المدنيين في بلده. فقد خرج المواطنون الإيرانيون مؤخرًا إلى الشوارع لممارسة حقهم الأساسي في انتقاد سياسات حكومتهم - وهي سياسات تعطي الأولوية لفكر النظام التوسّعي على حساب رفاه المدنيين الإيرانيين. وردا على ذلك، قام النظام الإيراني بقتل أكثر من ٢٠٠ مدني وإصابة آلاف آخرين بجروح. ولقي بويًا بختياري، مهندس كهربائي يبلغ من العمر ٢٧ عامًا، حتفه رميًا بالرصاص أثناء المظاهرات، التي شارك فيها برفقة أمه وأخته في ١٦ تشرين

ولا يقتصر النظام الإيراني انتهاكات بحق المدنيين في غزة وحدها، بل أيضًا في العراق. فقد قمعت الميليشيات الشيعية الإيرانية بعنف الاحتجاجات الأخيرة في العراق. وهي تشترك في تحمل المسؤولية عن وفاة أكثر من ٤٠٠ عراقي وإصابة أكثر من ٢٠ ٠٠٠ بجروح. فقد كان أولئك المدنيون يحتجون على الظروف الاقتصادية والحكومات الفاسدة التي تعدّ نتاج التدخل الإيراني في البلد. وقد أرسلت آيات، طالبة في كلية الطب تبلغ من العمر ثلاثة وعشرين عامًا تغريدة تقول فيها إن ثمة متظاهرين في الشوارع بالقرب من ميدان التحرير في بغداد. وكان من ساعدتهم من الصابيين من المراهقين. وقالت: "قد يرموننا بالرصاص في أي لحظة. وقد نموت في أي لحظة." فالجمهورية الإسلامية لا تكتث بالمدنيين في العراق؛ بل كل ما يهمها هو فكرها المتطرف.

ويرتكب النظام الإيراني انتهاكات بحق المدنيين في لبنان. فقد أنشأ النظام الإيراني حزب الله في الثمانينات. وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، عمل حزب الله على تعزيز الفكر المتطرف الذي يتشاطره والنظام. واقتبس عن زعيم حزب الله حسن نصر الله قوله إن حزب الله يؤمن بآية الله خامنئي أكثر من إيمانه بالدستور اللبناني. وفي الشهر الماضي في بيروت، ردد المتظاهرون هاتفين: "هنا لبنان، لا إيران". وردا على ذلك، تعرضوا للضرب والاعتداء على يد حزب الله. وتقدم الجمهورية الإسلامية توجيهات لحزب الله باستخدام منازل المدنيين والمدارس لتخزين الصواريخ وبناء أنفاق تؤدي إلى المدن والقرى الإسرائيلية. ومن بالغ الأهمية بالنسبة لنا أن هذا النظام يزود حزب الله بما يلزم لتحويل الصواريخ إلى قذائف دقيقة التوجيه بإمكانها إثارة حرب في المنطقة، حرب من شأنها أن تعرض المدنيين اللبنانيين للخطر بهدف الترويج لفكر النظام حصراً. فالجمهورية الإسلامية لا تكتث بالمدنيين في لبنان؛ بل كل ما يهمها هو فكرها المتطرف.

وقد حدثتنا اليوم السيدة رايمر من إسرائيل عمّا يعنيه أن يكون المرء مدنيا متضررا من الجمهورية الإسلامية لسنوات. وكان بإمكاننا أن نستمع اليوم إلى ممثلين للمدنيين في غزة والعراق ولبنان واليمن وسوريا أو إيران، من الذين تتشابه تجاربهم في العيش تحت تأثير الأنظمة نفسها. فالمدنيون يخاطرون بحياتهم في جميع أنحاء الشرق الأوسط احتجاجا على الأنظمة القائمة في بلدانهم، ويذلون كل ما في وسعهم للحد من الطموحات الإقليمية لأنظمتهم الحاكمة.

وقد حان الوقت لأن يتحرك المجتمع الدولي ويؤازرهم، ولتكن شجاعتهم بمثابة حافز لذلك. وينبغي ممارسة المزيد من الضغط على النظام الإيراني لإرغامه على وقف الإرهاب في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم والامتناع عن تعزيز برنامجه النووي. ويجب علينا أن نخذو حذو حلفائنا الأمريكيين في التحلي عن الاتفاق مع إيران وفرض مزيد من الجزاءات عليها. فالنظام الإيراني لا يُعنى بالمدنيين في المنطقة في حين يعول المدنيون على أمل أن يكثر لهم مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

الثاني/نوفمبر في مهرشهر بإيران. وكان لبويا حساب نشط على موقع إنستاغرام، يُعدّ أكثر من ١٤ ٠٠٠ متابع، وكان يشاطر فيه آراءه عن النظام رغم التهديدات. وفي طريقه إلى المظاهرات، التي قُتل خلالها، قام بتسجيل رسالة بالفيديو لمتابعيه، قائلا:

”اسمعوا، لا تضيعوا هذه الفرصة. دعونا ندمر نهائيا هذا النظام المجرم والفساد الذي جعل الشعب الإيراني العزيز ذليلاً على مدى ٤٠ عاما“.

وفيما تُراق الدماء في شوارع طهران، لا تزال الأموال تندفق إلى وكلاء النظام وحلفائه، مسببةً مزيدا من سفك الدماء في جميع أنحاء المنطقة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يبلغ عدد الإيرانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق ٥٧ مليونا بحلول آذار/مارس ٢٠٢٠. فلا عجب بالتالي أن يهتف المتظاهرون: ”لا لغزة، ولا للبنان. لن أهب روحي إلا لإيران“. لكن الجمهورية الإسلامية لا تكثر بالمدنيين لديها؛ بل كل ما يهمها هو فكرها المتطرف.

وحيثما ضربت مخالب النظام الإيراني الإرهابية، يكون المدنيون الضحية. ولا تزال الجمهورية الإسلامية أكبر تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة، ومع ذلك يحاول العديد من أعضاء المجلس والمجتمع الدولي استرضاء النظام. وما فتئت إسرائيل، على مدى سنوات، تحذر من أن طموحات النظام النووية والتوسعية تشكل خطرا على العالم بأسره. لقد حذرنا من أن النظام سيضحّي بكل شيء، حتى بأرواح المدنيين الأبرياء، للترويج لمخططاته. ولم ينجح ذلك الاسترضاء في كبح جماحه.